ظاهر كلام ابن مالك في الألفيَّة

دراسة نحوية في توضيح المقاصد للمرادي

إعداد

خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• المُلخَّص

يتناول هذا البحث المسائل النحوية التي نصَّ فيها المرادي على «ظاهر كلام ابن مالك» في شرحه على ألفيَّته، وهو يهدف إلى معرفة مدى دقَّته في تقييد بعض كلام ابن مالك بالظاهر، ومحاولة استظهار أسباب كون ما قيَّده بذلك محتملاً بين الظاهر، والنصَّ.

وقد درستُ تلك المسائل -وعددها (٣٦) مسألة- دراسةً تحليليةً تقوم على:

- مقارنة كلام ابن مالك في الألفيَّة بكتبه الأخرى.
- موازنة موقف المرادي بموقف غيره من الشُّرَّاح.
- محاولة استخلاص أسباب قوله بالظاهر.

وقد أفضى البحث إلى نتائج، منها:

- يُعَدُّ ابن مالك أكثر النحويين بعد سيبويه تقييداً لكلامه أو قوله أو رأيه بالظاهر.
- أول من استعمل مصطلح «ظاهر قول ابن مالك» -بحسب الاستقراء- ابن الناظم في شرحه للألفيَّة.
- يُعَدُّ المرادي من أدقِّ شُرَّاح الألفيَّة بعد الشاطبي في تناول ما تحتمله عبارة ابن مالك من النصِّ، أو الظاهر.

*****

المقدِّمة

الحمد لله حمداً يقتضي رضاه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد الذي اجتباه، وبعدُ:

فإنَّ ممَّا لا تنِدُّ ملاحظته للناظر في كتب النحو تقريرَ كلام النحويين أو آرائهم أو مذاهبهم مقيَّدةً بكلمة (الظاهر) ونحوها، فيقال على سبيل المثال: ظاهر كلام فلان أو قوله أو رأيه أو مذهبه كذا وكذا؛ فيكون الكلام حينئذٍ متردداً بين احتمالين، أحدهما أظهر من الآخَر.

وقد يكون ذلك الكلام في نظر نحويين آخَرين نصّاً لا يتوجَّه إليه الاحتمال؛ فينسبونه إلى صاحبه بصيغة الجزم الصريح، لا بصيغة الاحتمال المتمثِّلة بمصطلح (الظاهر)[1].

وأساس التفريق بين الظاهر والنصِّ هو قبول الاحتمال أو عدمه، فالظاهر ما يقبل الاحتمال، وتكون دلالته ظنيَّة، والنصُّ ما لا يقبل الاحتمال، وتكون دلالته على معناه بدرجة القطع[2].

وتبدو هذه الظاهرة بادية جداً في المصادر التي تناولتْ كلام ابن مالك وآراءه بالشرح والتعقيب وغير ذلك، وأهمُّها شروح الألفيَّة، وشروح التسهيل، وهي امتداد لظاهرة أعمَّ تتَّصل بتعدُّد الاحتمالات في فهْم كلام العالِم، وهي ظاهرة قديمة تبدو بارزةً في شروح كتاب سيبويه وتراثه.

وقد كان في طويَّة عزمي ابتداءً أن أجمع وأدرس ما قيَّده الشُّرَّاح من كلام ابن مالك في الألفيَّة بـ(الظاهر)، ولكنْ بعد اقتصاص بعض الشروح قد استجمعتْ لديَّ مادةٌ يَؤود بحثَ (ماجستير) كثرتُها؛ فكيف ببحث صغير مِثْل هذا؟!

(١) ذهب بعض الباحثين إلى تسميته مصطلحاً؛ لأسباب عدَّة، أهمُّها أنَّ (الظاهر) من مصطلحات أصول الفقه، وعنه سرى إلى كتب النحويين، وبسبيله احتذيتُ في هذا البحث. ينظر: مقدِّمة بحث ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م:١٤، ع:١، ص٧.

(٢) ينظر: الوجيز في أصول الفقه: ٢/ ٩٦.

ولذا مال الرأي إلى قصر ظلال البحث على شرح واحد؛ فاخترتُ شرح المرادي الموسوم بـ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك)؛ لما وقفتُ عليه من كثرة مواضع استعماله لهذا المصطلح، مكتفياً منها بما يتعلَّق بمسائل النحو فقط؛ لإمكان إفراد مسائل الصرف ببحث مستقل.

وقد أهدفتُ هذا البحث للأمور الآتية:

١- الوقوف على هذه الظاهرة في أحد أجلِّ آثار ابن مالك وهو (الألفيَّة) من خلال شرح المرادي الذي يُعَدُّ من أهمِّ شروحها، ويتأكَّد ذلك مع قلَّة البحوث التي تناولتْ هذه الظاهرة(١).

٢- جمع المسائل النحوية التي نصَّ المرادي فيها على «ظاهر كلام ابن مالك» في موضع واحد.

٣- معرفة مدى دقَّة المرادي في تقييد بعض كلام ابن مالك بالظاهر.

٤- محاولة استنتاج أسباب كون كلام ابن مالك في المسائل المدروسة محتمل المعنى لدى المرادي.

وقد انطوى البحث على الخطَّة الآتية:

أولاً: التمهيد، وقد استوطأته؛ ليكون مدخلاً مختصَراً للبحث؛ فتناولتُ فيه معنى (الظاهر)، وورود عند النحويين.

(١) لم تكن البحوث سخايا في تناول هذا الموضوع؛ إذ لم أقف فيه -بحسب استقرائي- إلَّا على بحثين في ظاهر كلام سيبويه، وهما:
١- ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً: الدكتور بدر الجابري، مجلة الدراسات اللغوية، م: ١٤، ع:١، ص: ٥-١٠٥، وقد أفدتُ منه.
٢- رسالة ماجستير بعنوان: الظاهر من كلام سيبويه عند الشاطبي في المقاصد الشافية جمعاً ودراسةً، للباحثة سلمى العنزي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٠هـ. وقد عزَّ عليَّ تيسر الاطِّلاع على هذه الرسالة.

ثانياً: مسائل ظاهر كلام ابن مالك النحوية، وعددها (٣٦) مسألة، وقد رتَّبتُها وَفق أبواب الألفيَّة في (٢٣) مطلباً بحثياً.

وقد استنهج البحثُ في دراسة هذه المسائل المنهج التحليلي القائم على:

- مقارنة كلام ابن مالك في الألفيَّة بكتبه الأخرى.
- موازنة موقف المرادي بموقف غيره من الشُّرَّاح.
- محاولة استظهار أسباب قول المرادي بالظاهر.
- الترجيح ما تجلَّى لي وجه الصواب.

ثالثاً: الخاتمة، وفيها أثبتُّ أهمَّ النتائج التي اهتدى إليها البحث من خلال دراسة المسائل.

وأخيراً، فإنَّ هذا البحث قد بذلتُ فيه -على ضعف المُنَّة- وُجدي ووُسعي، ولا أبرِّئ نفسي من اعتراض الغفلة والخطأ، «وليس يُطالَب البَشر -كما قيل- بما ليس في طبْع البَشر»[1]، وإني لأسأل الله تعالى أن يحقِّق به الرجاء فيما أؤمِّل، وأن يُنجِح الطلب فيما أبتغي، والحمد لله ربِّ العالمين.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤.

التمهيد: نبذة عن الظاهر (المقصود به، وروروده عند النحويين):

نشأ مصطلح (الظاهر) وربا في علم أصول الفقه[1]، وذلك لاهتمام الأصوليين بالقواعد التي تفسِّر الألفاظ من حيث ظهورها وخفاؤها[2].

وقد استمدَّ الأصوليون تعريف (الظاهر) في الأصل من دلالته اللغوية، وهي تدور حول معنى القوة والبروز؛ فقد قال ابن فارس: «الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدلُّ على قوَّةٍ وبروز. من ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر، إذا انكشف وبرز؛ ولذلك سمِّي وقت الظُّهر والظَّهيرة، وهو أظهَر أوقات النهار وأَضْوَؤُها...»[3].

وقد عرَّفوه اصطلاحاً على اختلاف ألفاظهم بأنه «ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنىً مع تجويز غيره»[4]، أو هو «ما احتمل معنيين أحدهما أظهر من الآخَر»[5].

ويقابل الظاهرَ (النصُّ)، والفرق بينهما من وجهين «أحدهما: أنَّ النص ما كان لفظه دليله، والظاهر: ما سبق مراده إلى فهم سامعه. والثاني: النص ما لم يتوجه إليه احتمال، والظاهر ما توجه إليه احتمال»[6].

وقد سرى هذا المصطلح إلى كثير من مؤلَّفات النحويين، فيقال مثلاً: هو ظاهر كلام أو قول أو مذهب فلان، ويظهر من كلامه، أو مذهبه، ونحو ذلك، ويُراد به أن يحتمل كلام النحوي معنيين أحدهما أظهر من الآخَر، أو بعبارة أخرى أحدهما يسبق مراده إلى الفهم أو يغلب على الظن من غير قطع؛ ولذا

(١) ينظر: بحث ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م:١٤، ع:١، ص١٢.

(٢) ينظر: مقدِّمة رسالة الظاهر والمؤول عند الأصوليين: (د).

(٣) مقاييس اللغة: ٣/ ٤٧١.

(٤) روضة الناظر: ١/ ٥٠٨.

(٥) العدة في أصول الفقه: ١/ ١٤٠.

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه: ١/ ٣٧٥.

نجد بعض النحويين قد يقرن استظهار الرأي بما يفيد عدم الجزم؛ فيقال مثلاً: ظاهر كلامه يُشعر بكذا[1].

واستعمال هذا المصطلح في مؤلَّفاتهم أسلوب من أساليب تقرير رأي النحوي، وهو من جهةٍ صورة من صور عدم القطع بالرأي لاحتماله، ومن جهةٍ أخرى هو وجه من وجوه الدقَّة في وصفه والتحوُّط في فهمه في مقابل تقرير الرأي بصيغة الجزم.

ويُعَدُّ سيبويه أحظى النحويين الذين نُسبت إليهم الآراء مقيَّدة بكلمة (الظاهر) ونحوها كثرةً، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّ كلامه في كتابه لم يكن في جميع مواضعه نصاً على مراده[2].

ودونه في الكثرة بقيَّة النحويين، وممَّن وقفتُ عليهم:

الخليل[3].

الفرَّاء[4].

الأخفش[5].

المبرِّد[6].

الزجَّاج[7].

الزجَّاجي[8].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٥٤.
(٢) تنظر أمثلة من ذلك في بحث ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م:١٤، ع:١.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٤٥٠، والمقاصد الشافية: ٧/ ٤٦٠.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٣٤٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٣، ٨٦٢، وخزانة الأدب: ٨/ ٥٩.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٩.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٣٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٣٤٠، والمقاصد الشافية: ٧/ ٧٤.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٧، والجنى الداني: ٥٦٠.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٨/ ٥٣.

السيرافي[١].

أبو علي الفارسي[٢].

ابن جنِّي[٣].

الزمخشري[٤].

ابن الشجري[٥].

ابن الحاجب[٦].

ابن عصفور[٧].

أبو حيَّان[٨].

ابن هشام[٩].

ولم تكن نسبة الظاهر مقصورة على آراء أو أقوال أفراد النحويين، بل تجاوز ذلك أحياناً إلى بعض جماعاتهم كالبصريين[١٠]، وجمهور النحويين[١١]، بل إلى النحويين جميعاً[١٢].

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢-ج٢/ ٩٦٣.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣١، ٧/ ١٤٤، ٨/ ٢٧، ١١/ ٧، ١٦٠، والمقاصد الشافية: ١/ ١٤١، وخزانة الأدب: ٤/ ٤٢٨.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ١٦٦.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢٨٥، ومغني اللبيب: ١/ ٤٩٠، وخزانة الأدب: ٧/ ١٧٣.
(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٦/ ٦٢.
(٦) ينظر: خزانة الأدب: ١٠/ ٤٥٩.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤١، والتذييل والتكميل: ٧/ ٦٦، ٩/ ٣٥٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢١.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ٤/ ١٦١.
(٩) ينظر: التصريح على التوضيح: ١/ ٧٩، ٤٧٧، ٤٥٩، ٢/ ١٤٤.
(١٠) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١/ ٣٥٩، ٣٦٢.
(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٣، والمقاصد الشافية: ١/ ٣٣، ٤/ ٥٩١، ٩/ ٢٩.
(١٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٣٠٦، ٦/ ٢٩٨، ١٠/ ٣٩٢، والمقاصد الشافية: ٤/ ٥٤٣.

ويلي سيبويه ابنُ مالك في كثرة تقييد كلامه أو قوله أو رأيه بالظاهر؛ فيقال مثلاً: ظاهر كلام أو قول أو رأي ابن مالك، أو المصنِّف، أو الناظم.

وهذا يتجلَّى كثيراً في شروح الألفيَّة[1]، وشروح التسهيل[2]، ثُمَّ قليلاً في الكافية الشافية[3]، وشواهد التوضيح والتصحيح[4].

وهذا في ظنِّي يعود إلى أمرين:

١- أنَّ نظْمه (الألفيَّة) مبناه على الاكتفاء بالإشارة والاختصار، وهذا قد يؤدِّي إلى التسمُّح في العبارة، أو الإيهام فيها، أو الاضطراب[5]، أو احتمال تفسيرها على غير وجه.

٢- أنَّ متن التسهيل متن موجَز يبلغ أحياناً حدَّ الغموض[6]، وكان هذا أحد أسباب اختلاف الشُّرَّاح في تفسير كلامه.

ولعلَّ أول من استعمل مصطلح «ظاهر قول ابن مالك» ونحوه -بحسب الاستقراء- ابن الناظم في شرحه للألفيَّة[7]، ثم أكَرَّ عليه بقيَّة النحويين، وفي مقدِّمتهم أبو حيَّان[8].

وبناءً على الاستقراء، جاء الشاطبي[9] أوفر شُرَّاح الألفيَّة استعمالاً له في تقرير آراء ابن مالك، ويليه المرادي- كما سيظهر في دراسة المسائل- وبقيَّة الشُّرَّاح.

---

(١) ينظر مثلاً: إرشاد السالك: ١/ ٢١٨، ٢/ ٧٦٥، ١٠٤٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢١، ١٠٣، ٧٠، ١٢١، ١٢٥، ٢/ ١٢٦، ١٩٦، وشرح المكودي: ٢٥، ٢٧٠، ٢٢٧، ٣٩٦، وشرح الأشموني: ١/ ٧٥، ٣١٠، ٤١٧، ٤٨٨، ٢/ ١٢٧، ٢٠١، ٣/ ٣٢، ٧٥، ٤/ ٣١.

(٢) ينظر مثلاً: التذييل والتكميل: ١/ ٥٥، ١٠٢، ١١٤، ٢/ ٣٧، ١٣٧، ٣/ ٢٥، ٥٧، ٤/ ٣٤٢، ٨/ ١٦٢، ٥/ ١٠٤، ٢٠٢، ٦/ ١٣٨، ٧/ ٣٠٦، ٨/ ٣٤٦، ٩/ ٩٦، ٢٣٩، ١١/ ٨، ١٥٨، ١٨٦، ٣٠٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٧٢، ٢/ ١٢، ٣/ ٩٩، وتعليق الفرائد: ١/ ٢١٢، ٣/ ١٢٠، ٢٧٤، ٤/ ١١١.

(٣) ينظر مثلاً: شرح الأشموني: ١/ ٤٢١، ٤٨٨، ٢/ ٧، ٤/ ١٣١، وتعليق الفرائد: ١/ ٢٩٢.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: ١١/ ١٢٣.

(٥) وقد عُدَّ بعض ذلك من المآخذ على الألفية. ينظر: ألفية ابن مالك تحليل ونقد: ١٨٤-٢٣٠.

(٦) تنظر: مقدِّمة تحقيق تمهيد القواعد: ١/ ٥-٦.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن الناظم: ٢١٩.

(٨) ينظر مثلاً: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٠، ٩١٩، ١٠٣٦، ومنهج السالك: ٧.

(٩) ينظر مثلاً: المقاصد الشافية: ١/ ٤٠١، ٢، ٥١٢/ ٢٧١، ٤١٢، ٤/ ١٨٣، ٦/ ٣١٠، ٧/ ١٧٥، ٩/ ٣٦٠.

مسائل ظاهر كلام ابن مالك النحوية في الألفيَّة:

المطلب الأول: المعرَب والمبني

المسألة (١): إعراب الأسماء الستَّة:

قال ابن مالك:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستَّة على أقوال كثيرة أنهاها بعضهم إلى عشرة أقوال[١]، والخلاف فيها لا ينبني عليها حُكم لفظي، وإنما يقع الخلاف فيما يقتضيه القياس[٢].

ويعنينا من هذه الأقوال اثنان؛ لأنه يدور حولهما تفسير كلام ابن مالك:

القول الأول: أنَّ هذه الأسماء معرَبة بالحروف المذكورة: الألف والواو والياء.

وهذا قول قطرب، وأبي إسحاق الزِّيادي[٣]، وأحد قولي هشام الضرير[٤]، والزجَّاجي[٥]، ونُسب إلى الكوفيين[٦].

القول الثاني: أنَّ هذه الأسماء معرَبة بحركات مقدَّرة على الحروف، وأُتبع فيها ما قبل الآخِر الآخِر.

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ١/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ: ٥٢، والمقاصد الشافية: ١/ ١٤٢.

(٣) ينظر قولهما في: المسائل البصريات: ٢/ ٨٩٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٩.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠-١٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٧.

(٦) ينظر: موصل النبيل إلى شرح التسهيل: ١/ ٢٩.

وهذا القول منسوب إلى سيبويه[1]، وإلى جمهور البصريين[2]، وبه قال أبو علي الفارسي[3].

وقد ذكر المرادي -بعد أن ساق القولين في المسألة ورجَّح الثاني- أنَّ ظاهر كلام ابن مالك في الألفيَّة على القول الأول، ولكنَّه أجاز صرف كلامه إلى القول الثاني بناءً على أنه «تسامَح في جعله الإعراب بالأحرف؛ لكون الحركات هنا لا تَظهر، والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنِّفين مع اعترافهم بصحَّة مذهب سيبويه»[4].

وعضَّد ما ذهب إليه بأنَّ ابن مالك في شرح التسهيل قد نصَّ على أنَّ القول الثاني هو الأصحُّ، قال: «... أو تَتْبَعُ فاؤه حرف إعرابه في الحركة كما فُعل بفاء مَرْءٍ، وعينَي امرِئ وابْنِم، ونحوُها: فوك وأخواتُه على الأصحِّ»[5].

ولم أقف على أحد من الشُّرَّاح قد فسَّر كلام ابن مالك في الألفيَّة على ما استظهره المرادي، فكلُّهم متَّفقون على أنَّ مقصود كلام ابن مالك هو ما دلَّ عليه ظاهر لفظه[6]، بل صرَّح الشاطبي بأنَّ «هذا التقرير في الأسماء الستَّة نصٌّ منه على اعتماد القول بأنَّ الحروف فيها هي نفس الإعراب بحُكم الاستقلال»[7]، وكأنه يشير من طرْف خفي إلى ما ذكره المرادي.

(١) لم يُشر سيبويه إلى إعراب الأسماء الستة، ولكنَّه أشار إلى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وظاهر كلامه فيها أنَّ الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر علامات إعراب. ينظر: الكتاب: ١/ ١٧-١٨، وشرح الكافية للرضي: ق١-ج١/ ٧٠ ح(٥). وتنظر نسبة القول إلى سيبويه في: التعليقة: ١/ ٢٩، وارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٧.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٧.

(٣) ينظر: التعليقة: ١/ ٢٧، والمسائل البصريات: ٢/ ٨٩٦، وقد أشار الشاطبي إلى أن ظاهر كلامه في أول الإيضاح على القول الأول. ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ١٤١. وينظر: الإيضاح: ١٧-٢٠.

(٤) توضيح المقاصد: ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٥) التسهيل: ٩، وشرح التسهيل: ١/ ٤٧.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٧، ومنهج السالك: ٧ وذكر أنه (ظاهر) كلام ابن مالك، وأوضح المسالك: ١/ ٣٩، وإرشاد السالك: ١/ ٩٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٣، وشرح ابن هانئ: ٥٢، وشرح المكودي: ١٣، وشرح الأشموني: ١/ ٤٩.

(٧) المقاصد الشافية: ١/ ١٤١.

وتفسير المرادي لكلام ابن مالك على غير ظاهره يدفعه ثلاثة أمور، وهي:

١- أنَّ ابن مالك في شرح التسهيل في أول حديثه عن الأسماء الستَّة قد ساق بعض أقوال النحويين في إعرابها، ثُمَّ اختار القول الأول مستدلاً له بقوله: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأنَّ الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل»[(١)]، ثُمَّ أشار بالتضعيف إلى القول الثاني بقوله: «ولا فائدة في جعل مقدَّرٍ متنازَع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة»[(٢)].

٢- وما استدلَّ به المرادي من تصحيح ابن مالك للقول الثاني لا يَقْوى في صرف كلامه عن ظاهره، وقُصارى ما يقال فيه: إنَّ ابن مالك عدَل عن القول الذي اختاره أولاً؛ ولذا تعقَّبه أبو حيَّان، فقال: «(على الأصحِّ) ممَّا يُفسد اختياره أولاً أنَّ هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات؛ فنابت الواو عن الضمَّة والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة»[(٣)].

٣- أنه في شرح الكافية الشافية التي تُعَدُّ أصلاً للألفيَّة قد صرَّح بأنَّ إعراب هذه الأسماء يكون بالحروف؛ فقال: «.... وقدَّم ذِكره [أي: ذو] على ذِكر أخواته؛ لأنَّ الإعراب بالحروف لا يفارقه، وسائرُ أخواته قد تفرَد فتعرَب بالحركات»[(٤)].

أنَّ في شرحه لكتابه عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ نصوصاً صرائحَ على هذا القول، ومنها قوله: «والثاني من موضعَي نيابة الواو عن الضمَّة الأسماءُ الستَّة»، وقوله أيضاً: «قد سبَق الكلام عن الأسماء الستَّة، فإذا ذُكر أنَّ نصْبها بالألف عُلم أنَّ محلَّ الألف منها هو محلُّ الواو»[(٥)].

(١) شرح التسهيل: ١/ ٤٣.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ٤٣. وينظر هذا الأمر في: المقاصد الشافية: ١/ ١٤٢.
(٣) التذييل والتكميل: ١/ ١٧٦.
(٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ١٨٢.
(٥) شرح عمدة الحافظ: ١٢١، ١٣١.

وما ذكره المرادي من أنَّ مراد ابن مالك بجعله الإعراب بالحروف في ظاهر عبارته هو التقريب على المبتدئ يمكن أن يجاب عنه بأنَّ ألفيَّته حفيلة بكثير من المواضع التي راعى فيها المبتدئ[1]، ولكنِّي لم أقف على موضع يؤدِّي إلى الخلط بين أقوال النحويين والإيهام بينها بمخالفة الملفوظ للمنقول، كما هو حاصل هنا بناءً على ما ذكر المرادي.

ولعلَّ من الأسباب الخفيَّة التي جعلتِ المرادي يقوِّي حمل كلام ابن مالك على غير ظاهره ما يُوجبه تحسين ظنه به من تفسير كلامه على أحسن المذاهب وأقوى الأقوال، وهذا ممَّا توحيه سطور كلامه ولا أُحقِّقه.

ونظير هذه المسألة: مسألة إعراب المثنَّى؛ فإنه والأسماء الستَّة يجريان مَجرى واحد في الإعراب، وقد نصَّ ابن مالك في ألفيَّته على أنَّ إعراب المثنَّى يكون بالحروف:

بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلَا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلا

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

قال الشاطبي: «فقوله: (بالألف ارفع المثنى) أراد به أن الاسم المثنَّى، رفْعُه بالألف.... وهذا منه نصٌّ في إعراب المثنَّى، وكذلك يقول في الياء في الجرِّ والنصب: إنها العلامة بنفسها من غير تقدير شيء، وهو الذي اختار في (التسهيل)، واحتجَّ على صحَّته في الشرح ببطلان ما عداه»[2].

ومن العجيب أنَّ المرادي قد جعل هذا القول هو ظاهر كلام ابن مالك في الألفيَّة[3]، ثُمَّ قال بعد ذلك: إنه قد صرَّح به في (التسهيل)[4]، وكأني به لا يقطع له على أحد الوجهين.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٣٥، ٤٣، ٨/ ٢٧٥، ٩/ ٤٨٦.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ١٦٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٣٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٥٩، ٧٥.

المطلب الثاني: أسماء الإشارة

المسألة (٢): اختصاص (هُنا) بالمكان:

قال ابن مالك:

وبِـــهُنا أوْ هَاهُنـــا أَشِرْ إلى ... ذَاني المَكانِ وَبِـه الـكافَ صِـلا

ساق ابن مالك في هذا البيت النوع الثاني من نوعَي الإشارة، وهو الإشارة إلى المكان[١]، وذكر المرادي أنَّ ظاهر كلامه اختصاص (هُنا) بالإشارة إلى المكان فقط[٢]، ولا تتعدَّى إلى الزمان[٣]، وهو ما فهمه شُرَّاح الألفيَّة[٤].

ولعلَّ سبب قول المرادي بالظاهر هو أنَّ عبارة ابن مالك غير قطعيَّة الدلالة على الاختصاص، ممَّا جعل كلامه محتمل القصد، بخلاف ما أفهمته عبارته في نظم الكافية الشافية، فإنها قاطعة باختصاص (هُنا) بالمكان، قال:

وبالمكانِ اخْصُصْ (هُنا) ويتَّصلْ ... بُعْداً وتنبيهاً بما (ذا) قد وَصَلْ

ثُمَّ قال في شرحه للبيت: «من أسماء الإشارة -أيضاً- (هُنا) إلَّا أنه مخصوص بالمكان»[٥].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٤١٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤١٤.

(٣) استعمال (هُنا) اسم إشارة إلى الزمان مسألة خلاف بين النحويين، فقد أجازه بعض النحويين، ومنهم: الزجاج، والطبري، وعلي الجرجاني، وتاج الدين الكرماني، والزمخشري، والرضي، وابن الناظم، وحملوا عليه بعض النصوص من القرآن الكريم وغيره.
ينظر: معاني القرآن وإعرابه: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٠٤٠، ٣/ ١٧، وجامع البيان: ٥/ ٣٦٠، والتفسير البسيط: ١١/ ١٨٣-١٨٦، والكشاف: ١/ ٣٥٩، ٢/ ٣٤٤، وشرح الرضي للكافية: ق٢-ج١/ ١٩٨، وارتشاف الضرب: ٢/ ٩٨٤، والبحر المحيط: ٢/ ٤٦٢، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢١٢، والدر المصون: ٣/ ١٤٨، ٥/ ٤١٨، ٦/ ١٩٣.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٣، وتحرير الخصاصة: ١/ ١٤٥ وقد أجاز أن يشار بـ(هُنا) إلى الزمان ولكنه لم يحمل كلامه ابن مالك عليه، وأوضح المسالك: ١/ ١٣٤، وإرشاد السالك: ١/ ١٤١، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٣٦، وشرح الشاطبي: ١/ ٤١٨، وشرح المكودي: ١٣٦، وشرح الأشموني: / ١٢٣.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٨.

وقد ساعد على ذلك أنَّ ابن مالك في شرح التسهيل قد نصَّ على جواز الإشارة بـ(هُناك) و(هُنالك) و(هُنا) إلى الزمان، مستدلاً على ذلك بشواهد مختلفة[1].

والذي أميل إليه أنَّ ابن مالك أراد اختصاص (هُنا) بالمكان؛ ردّاً لكلامه المحتمَل في الألفيَّة على كلامه المحكَم في الكافية الشافية؛ لأنها خلاصة لها.

وكُتُب النحوي ينبغي أن يُحمَل بعضها على بعض ما أمكن؛ فيُرَدُّ المتشابه إلى المحكَم، والمبهَم إلى الواضح، والعامُّ إلى الخاصِّ، والمطلَق إلى المقيَّد. قال الشاطبي: «وحملُ كلامه على كلامه، وتفسير بعضه بعضاً هو الواجب»[2].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥١. وقد تعقَّبه أبو حيَّان بأن ما استشهد به محتمل الدلالة. ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٢١٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٧/ ٤٨٧.

المطلب الثالث: الموصول

المسألة (٣): حُكم (ذو) الطائية:

قال ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

ساق ابن مالك في هذين البيتين الأسماء الموصولة المشتركة، ومنها: (ذو) عند الطائيين، وقد ذكر أنَّ لهم فيها لغتين:

اللغة الشُّهْرى، وهي: استعمال (ذو) بلفظ واحد للمفرَد والمؤنَّث والجمع سواءٌ أكان مذكَّراً أم مؤنَّثاً، فيقال: «جاءني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلتْ، وذو فعلتا، وذو فعلن»[(١)]، ويَظهر المعنى بالضمير العائد على الموصول[(٢)].

واللغة الأخرى هي: استعمال (ذات) مكان (التي) في الدلالة على المفردَة المؤنَّثة، و(ذوات) مكان لـ(اللاتي) في الدلالة على جمع المؤنَّث.

وقد طوى ابن مالك في هذه اللغة حُكم (ذو) وما يقابَل به مثنَّى المؤنَّث، وفي ذلك احتمالان:

الاحتمال الأول: أنَّ (ذو) عند أهل هذه اللغة تُستعمَل بلفظ واحد لمفرَد المذكَّر ومثنَّاه وجمعه، وتُستعمَل أيضاً لمثنَّى المؤنَّث[(٣)].

الاحتمال الثاني: أنَّ (ذو) تتصرَّف حسَب ما قبلها إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. قال الشاطبي: «والثاني: أن يكون أراد أنَّ التفريع في (ذو)

(١) شرح الرضي للكافية: ق٢-ج١/ ٢١٩.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٧.
(٣) ينظر هذا الاحتمال في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٨.

جارٍ على الإطلاق في هذه اللغة في التثنية والجمع المذكَّر والمؤنَّث، والتأنيثُ إنما أتى به تنبيهاً على ما بقي من الفروع؛ فتكون (ذو) إذ ذاك تثنَّى وتُجمَع وتؤنَّث»[1].

وقد عدَّ المرادي الاحتمال الأول هو الظاهر، قال: «وظاهر هذا أنه إذا أراد غير (التي) و(اللاتي) يقول: (ذو) على الأصل»[2]، وبه قال الشاطبي[3]، والخُضَري[4]، وهو ما فهمه أبو حيَّان[5].

ومِمَّا يدلُّ على أنه هو ظاهر مقصود ابن مالك[6]:

١- اقتصاره على موضع السماع المشتهر عند النقَلة.

٢- أنه ظاهر كلامه في شرح التسهيل، حيث قال: «وبناؤها هو المشهور... ومنهم مَن يقول: رأيت ذاتُ فعلتْ، وذواتُ فعلن، بمعنى التي فَعلت واللاتي فعلن... وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[7]. وأظنُّ حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللاتي، فأضربتُ عنه لذلك»[8].

ومن اللغات المأثورة في (ذو): أن تكون لمفرَد المذكَّر ومثنَّاه وجمعه، و(ذات) لمفرَد المؤنَّث ومثنَّاه فقط، و(ذوات) لجمع المؤنَّث[9]، وقد ذكر الصبَّان أنَّ ابن

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٤٥٩.
(٢) شرح الرضي للكافية: ق٢-ج١/ ٢١٩.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٤٥٩. وهو ظاهر كلام ابن عقيل: (١/ ١٥٠)، وابن هانئ: (٤٥١)، والمكودي: (٣٦).
(٤) تنظر: حاشية الخضري على حاشية ابن عقيل: ١/ ١٣٨.
(٥) ينظر: منهج السالك: ٢٨.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٤٥٩.
(٧) ينظر: المقرب: ١/ ٥٧، وشرح الجمل: ١/ ١٧٧. وفي تفسير كلام ابن عصفور مناقشة. ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٢٣٠-٢٣١.
(٨) شرح التسهيل: ١/ ١٩٩.
(٩) هذه اللغة ذكرها الرضي في: شرح الكافية: ق٢-ج١/ ٢١٩.

مالك قد أشار في نظمه إليها، وذلك بنوع تأويل بأن يُجعَل في كلامه حذف، والتقدير: وكالتي واللتين لديهم[1].

وأشار ابن هشام إلى أنَّ ابن مالك قد نازع في ثبوت تأنيث (ذو) وتثنيتها وجمعها[2]؛ ولذا يبدو لي أنه حمل كلامه في الألفيَّة على الاحتمال الأول، وقد فُسِّر كلام ابن هشام بأنَّ الذي نازع فيه ابن مالك هو: إطلاق النسبة إلى جميع طيِّئ، أمَّا كونه لغة عند بعضهم فثابت عنده[3].

(١) تنظر: حاشية الصبان: ١/ ٢٢٩. وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٨.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٥٥. وينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٩٩.
(٣) ينظر: ضياء السالك: ١/ ١٦١ ح (٣). وينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٤٥٥.

المطلب الرابع: المعرَّف بـ(أل)

المسألة (٤): الملموح بـ(أل) الزائدة الداخلة على العَلَم:

قال ابن مالك:

وَبَعْضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

كَالفَضْلِ والْحارثِ وَالنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى أحد أنواع (أل)، وهي: (أل) الزائدة التي تَدخل على العَلَم المنقول، مثل: العبَّاس، والحَسن؛ لِيُلمَح بدخولها ما نُقل عنه العَلَم.

وقد ذكر المرادي[1] أنَّ ظاهر قول ابن مالك: (للمح ما قد كان عنه نُقلا) أنها تَدخل؛ لأجل لمح أصل الاسم المسمَّى، لا للمح الوصف، وذكر أيضاً أنَّ هذا هو ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه[2].

فالمرادي يفرِّق بين لمح الأصل ولمح الصفة، ولم أقف على أحد من النحويين قد فرَّق بينهما سوى خالد الأزهري في إيضاحه لكلام ابن هشام، حيث قال: «... وإنما دخلتْ عليها (أل)؛ (للمح الأصل) بها وهو التنكير، وفي بعض النُّسَخ: (للمح الوصف)، والأول أَولى؛ لأنَّ مدخولها قد يكون غير وصف»[3].

فإذا كان مقصود المرادي بلمح الأصل هو التنكير كما قال الأزهري، فإني أرى أنَّ لمح معنى التنكير هو لمح معنى الوصف؛ لأنه رجوع إلى المعنى السابق الأصلي للاسم حال التنكير المخالف للمقصود به حال التعريف بالعَلَميَّة، وهو الدلالة على مسمّى معيَّن، والالتفات عن المعنى السابق وهو الوصف.

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٦٧. وينظر: الجنى الداني: ١٩٧؛ ففيه نحو ما ذكره هنا.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٧٤، ١٨٠.

(٣) التصريح على التوضيح: ١/ ٩٥. وينظر: ١/ ١٨٥.

ويظافر ما قلتُه قولُ ناظر الجيش: «... والذي لَمَح الصفة إنما هو المتكلِّم، لَمَح ما كان عليه الاسم قبل نقله إلى العَلَميَّة، وهي حالة التنكير فأدخل (أل) عليه بعد العَلَميَّة، لا لإفادة تعريف ولا غيره، بل شبَّه حاله بعد العَلَميَّة بحاله قبلها، فأجاز فيه بعد ما كان يجوز قبل، هكذا أفهمُ معنى قولهم: لَمْح الصفة»[1].

يضاف إلى ذلك أنه لا معنى أن يُقصَد بـ(أل) لمح النكرة منفصلة من معنى الصفة؛ لأنَّ التنكير ظاهر لا يُحتاج إلى أن يُلتمَح، فكُلُّ كلمة مقرونة بـ(أل) يُلحَظ حالها دونها، وهذا يجري في الأعلام وغيرها.

والخلاصة أني لا أرى أنَّ ثمَّة اختلافًا بين عبارة «لمح الأصل»، و«لمح الصفة» من حيث المؤدَّى، وإنما الخلاف بينهما أشبه بالخلاف اللفظي منه إلى الحقيقي.

وقد أيَّد المرادي حمل كلام ابن مالك على معنى لمح الأصل بأنه مثَّل بالمنقول من صفة كـ(حارث)، ومن مصدر كـ(فضل)، ومن اسم عين كـ(نعمان)، وهما ليسا بوصفين في الأصل[2].

وهذا لا يُسلَّم به؛ فقد ذكر ابن الناظم أنَّ المصادر وأسماء الأعيان قد تجري مَجرى الصفات في الوصف بها على التأويل[3]، وبناءً عليه أجاز المرادي حمل كلام ابن مالك على لمح الصفة، ولكنَّه خلاف الظاهر عنده كما قدَّمتُ.

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ٨٢٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٦٧، والجنى الداني: ١٩٧.

(٣) شرح ابن الناظم: ٧٢.

المطلب الخامس: الابتداء

المسألة (٥): عود الضمير على الموصوف غيرَ مقيَّد بصفته:

قال ابن مالك:

وَالمفْـرَدُ الـجَامِدُ فَـارِغٌ وَإِنْ يُشْـتَقَّ فَهْـوَ ذُو ضَمِـيرٍ مُسْـتكِنْ

أشار ابن مالك إلى القِسم الثاني من أقسام الخبر، وهو الخبر المفرَد، وهو على نوعين: جامد ومشتق، وبيَّن أنَّ الجامد فارغ من ضمير المبتدأ، وأنَّ المشتق يتحمَّل ضميراً يعود إلى المبتدأ[١].

وقد أورد المرادي على كلام ابن مالك إشكالاً، وهو أنَّ ظاهر فاعل (يُشتق) ضمير (المفرَد) الموصوف بالجمود، وهذا غير مستقيم[٢]؛ لأنَّ الجامد لا يكون مشتقاً، كما أنَّ المشتق من جهةِ ما هو مشتق لا يكون جامداً[٣].

ثُمَّ دفع الإشكال بأنَّ الضمير عائد على الموصوف من غير قيد صفته وله نظائر[٤] متابعاً في ذلك أبا حيَّان[٥]، وواطأه المكودي[٦].

ولكنَّ الشاطبي لم يرتضِ أن يعود الضمير على الموصوف بغير قيد صفته محتجاً في ذلك بأنَّ أئمة النحو قد نصُّوا على أنَّ الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنها من تمامه، كما أنَّ الصلة من تمام الموصول[٧].

(١) ينظر: شرح المكودي: ٤٨، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٧.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٨.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٥٤-٦٥٥.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٨.
(٥) ينظر: منهج السالك: ٤٠.
(٦) ينظر: شرح الألفية: ٤٩.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٣٣، وشرح الكتاب: ١/ ٣٨٢، والتعليقة: ٤/ ١٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٦٥.

ثـمَّ ذكـر أنَّ قـول مَن ذهب مِـن المتأخريـن إلى أنَّ الضمير يجوز عـوده على الموصوف دون صفتـه خطـأ، فـإذا تقـرَّر هـذا تعـيَّن أن يكـون الضمـير في (يُشـتق) عائداً عـلى المفرَد بقيـد كونـه جامداً، وعند ذلـك يتهافت الكلام؛ لأنَّ المعنـى: وإن كان المفرَد الجامد مشـتقاً فهـو كذا، وهـو لا يكون مشـتقاً[1].

وقد دفع هذا الإشكال بجوابين[2]:

الأول: أنَّ الضمـير قـد يعـود على غـير المتقدِّم الذِّكْـر لمصاحبته لـه في الذهن مع عدم صلاحيتـه للمذكـور[3]، ولذلـك أمثلة، ومنها: قولـهم: «عـليَّ درهم ونصفـه» والتقدير: ونصـف درهـم آخَـر؛ إذ لـو كان عائـداً إلى المذكور لـكان يَلزمـه درهم واحـد، ويكون قد أعـاد النصف تأكيـداً، وعطَفه لتغايـر الألفاظ[4].

الثـاني: ألَّا يكـون (الجامـد) صفة، بـل هو مبتـدأ ثانٍ خبره (فـارغ)، والـجملة خبر (المفـرَد)، والمـراد به الـجنس، والعائـد عليه من الـجملة محـذوف، وتقديره: المفـرَد، أمَّا الجامـد منـه ففارغ، والمشـتق منـه ذو ضمير مسـتكن.

وكلا الجوابـين لدفـع الإشـكال وجيـه عنـدي، ولكـنَّ الأول أرجـح؛ لسـهولته، وسـلامة الـكلام عليـه مـن التقديـر، ولأنـه مطَّـرد في النظائـر، نحـو قـول ابـن مالـك:

أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَو الـلامُ فَقَـطْ ... فَنَمَـطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ النَّمَـطْ

وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمـاً كَالـلَّاتِ ... وَالآنَ وَالَّذِيـنَ ثُـمَّ الـلَّاتِ

فظاهـر كلامـه أنَّ الضمير المسـتتر في (وقد تُزاد) يعـود إلى (أل) التي للتعريـف، كأنه قال: (أل) حـرف تعريـف، ثُمَّ قال: وقـد تُزاد، وليس الأمر كذلـك؛ لأنَّ التي للتعريـف لا تُزاد[5].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٥٤-٦٥٥.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٥٩-٦٦٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٥٩.
(٤) ينظر: الكوكب الدري: ٢٠٥. وينظر: التذييل والتكميل: ٢/ ٢٥٥.
(٥) ينظر: شرح المكودي: ٤٣.

المطلب السادس: (كان) وأخواتها

المسألة (٦): تقدُّم الخبر على (دام):

قال ابن مالك:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى أنَّ جميع العرب أو النحويين[١] منعوا سبْق خبر (دام) عليها، ولكنَّه لم يبيِّن صُراحاً أهذا المنع خاصٌّ بتقديم الخبر عليها مع (ما) المصدريَّة، أم يشمل أيضاً تقديمه عليها دون (ما)؟[٢].

وقد استظهر المرادي شمول إجماع المنع للصورة الثانية أيضاً، قال: «... أي: كُلُّ النُّحاة أو العرب منَع تقديم الخبر على (دام). و(حظَر) بمعنى: منَع، ولذلك صورتان: إحداهما: أن يتقدَّم على (ما) ولا خلاف في منعها[٣]، والأخرى: أن يتقدَّم على (دام) بعد (ما). وظاهر كلامه أنه مجمَع على منعها أيضاً»[٤]، وذلك لأنه أتى بـ(دام) مجرَّدة؛ فشمِل كلامه الصورتين[٥]. وهو ما فهمه ابن الناظم[٦]، وأبو حيَّان[٧]، والمكودي[٨].

ويَردُ هذا الاختلاف أيضاً على كلامه في (التسهيل)[٩]، حيث قال: «ولا يتقدَّم خبر (دام) اتفاقاً»[١٠]، وذكر الدماميني أنَّ ظاهر كلامه هنا على امتناع الصورة الثانية أيضاً[١١].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٥، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٥٩.
(٢) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٥٧٤.
(٣) ينظر الإجماع على المنع في: أسرار العربية: ١٤٠.
(٤) توضيح المقاصد: ١/ ٤٩٥-٤٩٦.
(٥) ينظر: شرح المكودي: ٥٧.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٩٦، وتعليق الفرائد: ٣/ ٢٠٤.
(٧) ينظر: منهج السالك: ٥٤-٥٥.
(٨) ينظر: شرح المكودي: ٥٧.
(٩) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٦٠.
(١٠) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٨. ونحوه في: عمدة الحفاظ: ٢٠٤.
(١١) ينظر: تعليق الفرائد: ٣/ ٢٠٤.

وقد أوسع الشاطبي العُذر لابن مالك بأنَّ «العبارة وقعتْ على غير تحرير، بل على تسامُح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك»[1].

من ذلك قول ابن جنِّي متعقِّباً للمازني: «ولكنَّه تسامَح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامَحة، ولكنَّهم يفعلون هذا؛ لأنَّ أغراضهم مفهومة»[2].

ولا أميل إلى أن يُعتذَر لابن مالك بالتسمُّح في العبارة إلَّا إذا تعذَّر جواب غيره، وذلك لأنه قد بنى نظمه للألفيَّة «على التحذُّق في العبارات، وضمِّ أطراف الألفاظ، وإيرادها من تحت النظر والامتحان؛ فهو جدير بألا يُسامَح في هذا وأشباهه»[3].

والذي يقع في ظني أنَّ إجماع المنع في بيت ابن مالك متجه إلى الصورة الأُولى فقط، وهي تقدُّم الخبر على (دام) مع (ما)، وذلك لسببين:

الأول: أنه أشعر بذلك قوله في البيت الذي يليه:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

أي: كما منعوا أن يَسبق الخبرُ (ما) المصدريَّةَ، كذلك منعوا أن يسبق (ما) النافيةَ[4].

الثاني: أنَّ كلامه في شرح الكافية الشافية صريح أو يكاد على تقدُّم الخبر على (ما)، قال: «تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول، فليُحكَم بجوازه ما لم يمنع مانع، فتقول: (قائماً كان زيد) كما تقول: (عمراً ضرب زيد).

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ١٦٠.

(٢) المنصف: ١/ ١٩٨. وينظر أيضاً: المقاصد الشافية: ٤/ ٣٧٨، ففيه اعتذار لابن مالك بنحو ذلك.

(٣) المقاصد الشافية: ٨/ ٤٤٣.

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٣٠.

فإن عرض مانع فُعل بمقتضاه كدخول حرف مصدريٍّ على (كان)، نحو: (أن يكون زيد صديقَك خيرٌ من أن يكون عدوك). فتقديم الخبر في مثل هذا ممتنع؛ لأنَّ الفعل صلة لـ(أن) ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة. ولهذا امتنع تقديم خبر (دام) عليها أبداً؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ(ما)»[1].

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

المطلب السابع: (كاد) وأخواتها

المسألة (٧): اقتران (أنْ) بالمضارع الواقع خبراً لـ(كاد):

قال ابن مالك:

وَكَوْنُـهُ بِـدُونِ أَنْ بَعْـدَ عَسَـى نَـزْرٌ وَكَادَ الأَمْـرُ فِيـهِ عُكِسَـا

يريد في هذا البيت أنَّ القليل في (عسى)- وهو خلوُّه من (أنْ) -هو الكثير في (كاد)، وأنَّ الكثير في (عسى)- وهو اقترانه بـ(أنْ)- هو القليل في (كاد)[١].

قال المرادي تعليقاً على قول ابن مالك:

وَكَادَ الأَمْـرُ فِيـهِ عُكِسَـا

«يعني: أنَّ اقتران المضارع بعدها بـ(أنْ) قليل... وظاهر كلام المصنِّف جواز ذلك، وخصَّه المغاربة بالضرورة[٢]»[٣].

ولست على وثيقة يقين من وجه استعمال المرادي لكلمة (ظاهر)! على الرُّغم أنَّ كلام ابن مالك بيِّن صريح في أنَّ اقتران (أنْ) بالمضارع الواقع خبراً لـ(كاد) جائزٌ على قِلَّة في سَعة الكلام؛ لأنَّ الحُكم المقرَّر في (عسى) هو معكوسٌ في (كاد)، والذي في (عسى) أنَّ لحاق (أنْ) في خبرها هو الشهير، وعدمُها (نَزْرٌ)، فعُكِس هذا في (كاد)، وهو أنَّ عدم لحاق (أنْ) هو الكثير، وثبوتها (نَزْرٌ)[٤].

وهو ما فهمه شُرَّاح الألفيَّة الذين وقفتُ على كلامهم[٥].

---

(١) ينظر: شرح المكودي: ٦٥.

(٢) ظاهر كلامه أنه مذهب انفرد به نحاة المغاربة، والحقُّ أنه قد سبق إليه سيبويه والمبرِّد وأبو علي الفارسي. ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢، ٣/ ١٦٠، والمقتضب: ٣/ ٧٥، والمسائل الحلبيات: ٢٥١.

(٣) توضيح المقاصد: ١/ ٥١٦-٥١٧.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٢٧١.

(٥) ينظر مثلاً: شرح ابن الناظم: ١١٠، ومنهج السالك: ٦٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٩-٣٣٠، وشرح المكودي: ٦٥.

ولعلَّ المرادي قصد أنَّ ظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك (على شذوذ)؛ لأنَّ كلمة (نَزْرٌ) التي وصف بها ابن مالك اقتران (أنْ) بخبر (عسى) بمعنى «القليل التافه»[1]؛ فهي قد توحي بالشذوذ غير المعتبَر.

وقد يعزِّز هذا أنه عند قول ابن مالك:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

أنكر على ابن مالك وصْفه لدخول (رُبَّ) على الضمير -وهو فصيح مقيس- بأنه (نَزْرٌ)، وهذا يدلُّ على أنَّ كلمة (نزْر) توحي بالقِلَّة غير المبيحة للقياس، ثُمَّ اعتذر له باحتمال أنه أراد القِلَّة بالنسبة إلى الاسم الظاهر[2].

وقد نصَّ ابن مالك في غير كتابه له على أنَّ اقتران (أنْ) بخبر (كاد) جائز في سَعة الكلام، وليس مخصوصاً بضرورة الشِّعر؛ ففي كتابه شواهد التوضيح والتصحيح، قال بعد أن ساق بعض شواهد الحديث: «تضمَّنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أن) وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلَّا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ(أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ(أن)»[3].

وقال في شرح التسهيل: «والشائع في خبر (كاد) وروده مضارعاً غير مقرون بـ(أنْ)... ووروده مقروناً بـ(أنْ) قليل»[4].

وأشار إلى ذلك في الكافية الشافية:

و(أوشك) التخيير فيها و(كرب) كذا (عسى) و(كاد) دون (أنْ) غلب

وظاهر كلامه في هذه النصوص وغيرها جواز مجيء خبر (كاد) مقروناً بـ(أنْ) على غير شذوذ، وأنه مقيس وإن كان قليلاً، «والقليل عنده قد يقيس عليه»[5].

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٥٢٠.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٤٣-٧٤٤.
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٥٩.
(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٩١. وينظر أيضاً: عمدة الحفاظ: ٨١٢-٨١٣.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢.

المطلب الثامن: (إن) وأخواتها

المسألة (٨): العطف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر:

قال ابن مالك:

وَجَائِـزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوفـاً عَـلَى مَنْصُـوبِ (إِنَّ) بَعْـدَ أَنْ تَسْـتَكْمِلا

إذا عُطف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر، نحو: «إن محمداً كريم وزيدٌ»، فإنه يجوز في المعطوف وجهان:

الوجه الأول: النصب عطفاً على اسم (إنَّ)، وهو محلٌّ اتفاق[(١)].

الوجه الثاني: الرفع[(٢)].

وقد اختلف النحويون في تخريج الرفع على أقوال[(٣)]، وأشهرها قولان:

القول الأول: أنَّ الاسم معطوف على محلِّ اسم (إنَّ)؛ لأنَّ محلَّه الرفع قبل دخول الحرف.

القول الثاني: أنَّ الاسم مبتدأ محذوف الخبر؛ فيكون الكلام من قبيل عطف جملة على أخرى.

قال الشاطبي: «وكلام الناظم هنا محتمل للمذهبين؛ إذ معنى كلامه أنَّ المنصوب بالعطف على اسم (إنَّ) يجوز رفعه، ولم يَذكر: علامَ يُرفع؟ فيحتمل أن يكون قائلاً بالأول، أو بالثاني»[(٤)].

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٤، والمقاصد الشافية: ٢/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٤٤-١٤٥، والمقتضب: ٤/ ٣٧١، والأصول في النحو: ١/ ٢٤٠، والمفصل: ٣٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٤٧٢-٤٧٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٨٩، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٨٦، ومنهج السالك: ٨١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٦٦-٣٦٧، بالإضافة إلى المصادر السابقة.

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ٣٦٧.

وقد ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى القول الثاني، وردَّ الأول، قال: «وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفرَدات كما ظنَّ بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يُستعمَل إلَّا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفرَدات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأنَّ وصْل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله...»[1].

ولذا ساق المرادي على كلام ابن مالك في الألفيَّة إشكالاً، وهو أنَّ ظاهر كلامه مشعر بأنه على القول الأول[2]، وهذا يخالف ما ذهب إليه في شرح التسهيل.

وقد أجاب عن ذلك بأنَّ ابن مالك قد «تجوَّز في تسميته معطوفاً على الاسم؛ لأنَّ صورته صورة المعطوف»[3].

والذي يجنح إليه الرأي أن يُحمَل بيت ابن مالك على القول الأول، وهو العطف على محلِّ اسم (إنَّ)، وأحرِ أن يكون هو مراده؛ تمسُّكاً بالظاهر.

ويظافر ذلك أنه لو كان الكلام من باب عطف الجمل لأدَّى إلى مخالفة الظاهر لاحتياجه إلى تقدير خبر، ولكان جديراً بتنبيه ابن مالك عليه.

وكلامه هنا يجري على غرار ما في نظم الكافية الشافية، حيث قال:

ونصْبَ ما على اسم ذا الباب عُطف ... أجزْ بلا قيد، وبالرفع اعترفْ

لـ(إنَّ) بعد خبر وقبل (أنَّ) ... نويت تأخيراً، و(أنَّ) مثل (إنّ)

وظاهر كلامه في شرحه للبيتين أنه على العطف على المحلِّ[4].

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٤٩-٥٠.
(٢) وهو ما ذكره ابن عقيل أيضاً في شرحه: ١/ ٣٧٥.
(٣) توضيح المقاصد: ١/ ٥٣٦.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥١٠-٥١١.

وما اعتذر به المرادي من التجوُّز في العبارة دعوى لا تنهض؛ لأنه لو أُخذ بالتجوُّز والتسمُّح في الاعتذار للعلماء لأدَّى إلى صرف كلامهم إلى غير مقاصده، وفي ذلك خَبَل الكلام واضطرابه.

وحمْلُ كلام العالم على ضرب من التجوُّز في العبارة قد يكون مقبولاً إذا أدَّى ظاهره إلى خطأ صُراح أو تناقُض يتجالُّ مِثله أن يقع فيه، وذلك غير موجود هُنا، فإنَّ الرأيين مأثوران عن النحويين.

وليس بين كلام ابن مالك في الألفيَّة، وكلامه في التسهيل تناقُض؛ لأنهما محمولان على رأيين في زمنين مختلفَين، فيُحمَل التغاير على «وقتين تجدَّد له في كُلِّ حادثة نظر»[1]، وهذا من قبيل التطور في الآراء، وهو موجود عند بعض النحويين[2].

(١) إجابة السائل على بغية الآمل: ٣٩٩.

(٢) ينظر على سبيل المثال: كتاب تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري.

المطلب التاسع: (ظنَّ) وأخواتها

المسألة (٩): حذف مفعولَي (ظنَّ) اقتصاراً:

قال ابن مالك:

وَلا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

حذْفُ المفعولين معاً في هذا الباب على وجهين: إمَّا أن يكون اختصاراً، وهو حذف الشيء لدليل عليه، وإمَّا أن يكون اقتصاراً، وهو حذف الشيء لغير دليل[١].

وقد أشار ابن مالك في البيت إلى الوجه الثاني، وفيه خلاف بين النحويين على أقوال، أشهرها ثلاثة، وهي:[٢]

القول الأول: المنع مطلقاً. وهو منسوب إلى الأخفش، والجرمي، وإليه ذهب ابن السرَّاج[٣].

القول الثاني: الجواز مطلقاً. وهو قول جمهور النحويين.

القول الثالث: مذهب الأعلم، وهو التفصيل حيث أجاز الحذف في أفعال الظنِّ دون أفعال العِلم.

وقد ذكر المرادي أنَّ ظاهر كلام ابن مالك في البيت على القول الأول، وهو «اشتراط الدلالة في حذف المفعولين، ومنع الاقتصار على الفعل»[٤]، وقفا إثْره الأشموني[٥]، والخُضَري[٦].

(١) ينظر وجه التسمية بهذين اللفظين في: شرح الألفية لابن هانئ: ٢٩٩-٣٠١، وحاشية الصبان: ٢/ ٤٨.

(٢) تنظر الأقوال منسوبة إلى أصحابها في: شرح التسهيل: ٢/ ٧٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٧، والتذييل والتكميل: ٦-١٤، ومنهج السالك: ٩٧ وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٦٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٧٠، والمقاصد الشافية: ٢/ ٤٩٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٨١، وشرح التسهيل: ١/ ٧٤.

(٤) شرح الألفية لابن هانئ: ٣٠١.

(٥) ينظر: شرح الألفية: ١/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: حاشيته على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٧.

وجعَل بعض الشُّرَّاح ذلك من صريح كلامه، قال أبو حيَّان: «وإذا حذفتهما اقتصاراً ففي ذلك ثلاثة مذاهب، أحدها: المنع وهو مذهب الأخفش، وبه قال الناظم؛ ألا تراه يقول: ولا تُجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين...»[1].

وتقرير المرادي لكلام ابن مالك في الألفيَّة بما يُشعر بجواز إخراجه عن صريح مقصوده سببه أنه في شرحه للتسهيل قد أجاز حذف المفعولين لغير دليل إذا تحقَّقت الفائدة، قال: «وقد يُحذفان معاً إن وُجدت فائدة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[3]، وكقولهم: مَن يسمع يَخَلْ... فلو لم تُقارن الحذفَ قرينةٌ تحصل بسببها فائدة لم يَجُز الحذف، كاقتصارك على: (أظنُّ)، من قولك: أظنُّ زيداً منطلقاً، فإنه غير جائز...»[4].

وهو ما ذكره في كتابه عمدة الحافظ أيضاً، قال: «ولا يُحذف أحدهما إلَّا بدليل، وقد يُحذفان معاً إن حصلت فائدة»[5].

وظاهر عبارة ابن مالك في نظمه الكافية الشافية يبدو مطلقاً يَدْرج فيه جواز الحذف إذا وُجد دليل، أو حصلت فائدة، قال:

وجائزٌ سقوطُ جزأين هُنا ... إنْ كان ذِكرُ ما تبقَّى حَسَنا

وشرَح ذلك بقوله: «وحذْف المفعولين أسهل من حذف أحدهما، لكنْ بشرط الفائدة. فلو قال قائل دون تقدُّم كلام، ولا ما يقوم مقامه: «ظننت» مقتصراً لم يَجُز لعدم الفائدة»[6].

(١) منهج السالك: ٩٧. وينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٥، وشرح ابن هانئ: ٣٠١، والمقاصد الشافية: ٢/ ٤٩٢، وشرح المكودي: ٨٦.

(٢) البقرة: (٢١٦).

(٣) النجم: (٣٥).

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٧٣. وقد ذكر ابن الناظم بعض الأمور التي تتحقق بها الفائدة، ومنها: تقييد الفعل بظرف، أو إرادة العموم، أو دلالته على التجدد. ينظر: شرحه للألفية: ١٥١.

(٥) شرح عمدة الحافظ: ٢٤٤.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٥٣.

ويُلحظ أنه لم يُشر إلى اشتراط الدلالة على المحذوف مكتفياً بحصول الفائدة، والذي يظهر لي أنَّ حصول الفائدة أعمُّ من وجود الدليل؛ لأنه لو حُذف الاسم لغير دليل فإنَّ الفائدة تنتفي من الكلام؛ ولذا اكتفى بقيد حصول الفائدة؛ لأنها تعمُّ الحذف لدليل وغيره.

وبالنظر إلى الألفيَّة أميل إلى تقييد إطلاق منع ابن مالك بعدم حصول الفائدة؛ إجراءً لكلامه في مؤلَّفاته -وخاصَّةً الكافية الشافية- على مهيع واحد، وهذا من قبيل الاستدلال بكلامه على كلامه.

وسبب إغفاله ذِكر هذا القيد أنه أراد التنبيه على أصل الحُكم فقط، وفي إيراد القيد تطويل لا يناسب الغرض من الألفيَّة؛ لأنها نظْم «أحصى من الكافية الخلاصة» كما قال.

ويؤنس بهذا الصنيع أنه في متن التسهيل قال: «ولا يُحذفان معاً أو أحدهما إلَّا بدليل»[1]، وهذا صريح منه بعدم جواز الحذف لغير دليل مطلقاً، ثم قيَّد ذلك في الشرح بحصول الفائدة.

(١) التسهيل: ٧٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٧٢.

المطلب العاشر: الاشتغال

المسألة (١٠): مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحلّ):

قال ابن مالك:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المحلّ

تضمَّن هذا البيت بيان حقيقة الاشتغال، وهي أن يتقدَّم اسم، ويتأخَّر عنه عامل شُغل عنه بنصب ضميره العائد إليه، نحو: «محمداً أكرمته»[(١)].

ويحتمل مرجع الضمير في قوله: «بنصب لفظه أو المحلّ» احتمالين ذكرهما المرادي[(٢)]:

الاحتمال الأول: أنه يعود على الضمير الذي اشتغل العامل بنصب لفظه، نحو: «زيداً ضربته» أو محلِّه، نحو: «زيداً مررت به».

وقد رجَّح هذا لاحتمالَ المكودي[(٣)]، واقتصر عليه الشاطبي[(٤)]، والسيوطي[(٥)]، وابن طولون[(٦)].

الاحتمال الثاني: أنه يعود على الاسم السابق الذي اشتغل عنه العامل، والباء في قوله: «بنصب لفظه» حينئذٍ تكون بمعنى (عن)، وهو بدل اشتمال من الهاء في (عنه).

وبه فسَّر أكثر الشُّرَّاح كلام ابن مالك[(٧)].

---

(١) ينظر: دليل السالك: ١/ ٢٨٨.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦١١.
(٣) ينظر: شرح الألفية: ١٠٠-١٠١.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٦٢-٦٣.
(٥) ينظر: البهجة المرضية: ١/ ٤٨٨.
(٦) ينظر: شرح الألفية: ١/ ٣٤١.
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٧٢، ومنهج السالك: ١١٨، وأوضح المسالك: ٢/ ١٥٨-١٥٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٩، وشرح الأشموني: ١/ ٤٢٧.

ثُمَّ ساق المرادي سؤالاً، وهو أيُّ الاحتمالين السابقين أرجح محملاً لكلام ابن مالك؟

وقد أجاب عنه بأنَّ (ظاهر) لفظ ابن مالك على الاحتمال الأول، ويؤيِّد ذلك أمران:

الأول: أنه موافق لقول ابن مالك في التسهيل: «باب الاشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق»[1].

الثاني: أنَّ فيه إبقاء للباء على معناها الأصلي.

ثُمَّ أورد على هذا الاحتمال إشكالين:

الإشكال الأول: وهو أنه يَلزم منه تجوُّز في موضعين:

الموضع الأول: أنك إذا قلتَ: «زيداً مررت به» لم يَشغله الضمير عن نصب (زيد)؛ لأنه فعل لازم، وإذا سُلِّط عليه لم ينصبه، ولكنْ قد يقال: شغله الضمير عن (زيد) بتجوُّز، أي: أنه شغله عن العمل في محلِّه.

الموضع الثاني: قوله: «بنصب لفظه»، والضمير لا ينصب لفظه؛ لأنه مبني.

وقد دفع الشاطبي هذا الإشكال ابتداءً بأنَّ «نصْب اللفظ هنا معناه أن يطلبه ضمير نصب، ولا يريد به أن يظهر فيه النصب لفظاً كزيد وعمرو؛ لأنَّ ذلك متعذِّر في المضمَرات، فإنما يريد أنه لو كان عِوَضَه ظاهرٌ لظهر فيه النصب... ونصْبُ المحلِّ هو أن يكون الضمير مجروراً بحرف، والجارُّ والمجرور معاً في موضع نصب، نحو: (مررتُ بزيد)؛ فالضمير مجرور بالباء لفظاً، لكنَّ محلَّه النصب»[2].

الإشكال الثاني: أنه يلزم منه التَّكرار في قول ابن مالك بعدُ:

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

لأنَّ ذِكر حرف الجرِّ على هذا التقدير تكرار؛ لكونه قد عُلم بقوله: «أو المحلّ»

(١) تسهيل الفوائد: ٨٠.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٦٣.

وعدَّ المرادي الاحتمال الثاني وجهاً ظاهراً لولا ما فيه من حمل الباء على معنى (عن).

ولعلَّ هذا الاحتمال -وإن لم يكن هو الظاهر لفظاً- أرجح محملاً لكلام ابن مالك، وذلك لأنَّ البيت محلَّ البحث هو من أبيات الكافية الشافية التي أبقاها في الألفيَّة، وعددها (٢٢٣)[١]، وشرْحُه له صريح في أنَّ الضمير عائد إلى الاسم المتقدِّم، قال: «حاصل ما في هذه الأبيات أنه إذا تقدَّم اسم على فعل صالح لِنصبه لفظاً أو محلاً، وشُغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق يُنصَب بفعل لا يَظهر موافق للمشغول معنىً...»[٢].

ومجيء الباء بمعنى (عن) قد أثبته كثير من النحويين واللغويين، ومنهم الأخفش[٣]، وابن قتيبة[٤]، والزجَّاج[٥]، والأزهري[٦]، وابن مالك[٧]، بل جعَله المرادي كثيراً[٨].

(١) ينظر: ألفية ابن مالك: ٣١ (مقدِّمة المحقِّق).
(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦١٤.
(٣) ينظر: الهداية: ٨/ ٥٢٤٤.
(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٨.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٧٣.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٧/ ٣٦٩ (خبر).
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٥١-١٥٢.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦١٢.

المطلب الحادي عشر: المفعول المطلق

المسألة (١١): العامل في النائب عن المفعول المطلق:

قال ابن مالك:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه، نحو: «ضربت ضرباً»، ويجوز أن ينوب عنه ما دلَّ عليه من مغاير لفظ العامل[١]، وهو يشمل صوراً عديدة، ولكنْ يجمعها وجود ما يدلُّ على المصدر عند حذفه[٢].

وقد اختلف النحويون في ناصب النائب عن المفعول المطلق على قولين شهيرين:

الأول: أنه العامل الظاهر.

وهذا قول السيرافي[٣]، ونُسب إلى المبرِّد[٤]، والمازني[٥].

الثاني: أنه عامل مقدَّر من لفظ المذكور.

وهذا قول «بعض المتقدِّمين والمتأخِّرين»[٦]، ومنهم سيبويه في ظاهر كلامه[٧]، والمبِّرد[٨]، ونُقل عن ابن خروف[٩].

(١) ينظر: شرح المكودي: ١١٣.
(٢) ينظر: ضياء السالك: ٢/ ١٢٧ (حاشية المحقِّق).
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٢٤٥، وشرح التسهيل: ٢/ ١٨٣.
(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية: ق١-ج٢/ ٣٥١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٨٣.
(٥) ينظر: شرح الرضي للكافية: ق١-ج٢/ ٣٥١، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٤٢.
(٦) المقاصد الشافية: ٣/ ٢٢٩. ونُسب إلى الجمهور. ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٣٧٨.
(٧) ينظر: الكتاب: ٤/ ٨١، وشرح الرضي للكافية: ق١-ج٢/ ٣٥١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٢٢٩.
(٨) ينظر: المقتضب: ١/ ٧٤، ٣/ ٢٠٤. وينظر في استظهار هذا الرأي حاشية (٤) من تمهيد القواعد: ٤/ ١٨٢٥.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ١٤٢.

وقد عدَّ المرادي القول الأول ظاهر كلام ابن مالك، وسبب عدم قطْعه بأنه صريح رأيه -كما فعل الشاطبي[1] مثلاً- أنَّ ابن مالك لم يُبد موقفه واضحاً تجاه الناصب على الرُّغم من إشارته إلى وجود خلاف في بعض كتبه؛ ولذا لم يقطع المرادي له على أحد الوجهين.

ويؤيِّد أنَّ هذا القول هو ظاهر كلام ابن مالك أمران:

الأول: أنه أشار في بيت سابق إلى أنواع ما ينصب المفعول المطلق الصريح، وهي ثلاثة أشياء، فقال:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ

ولم يصرِّح في قوله: «وقد ينوب...» بناصب ما ينوب عن المفعول المطلق اكتفاءً بأصل ما قرَّره؛ فدلَّ أنَّ نصْبه بالعامل الظاهر لا غيره.

الثاني: تصريحه في شرح التسهيل أنه اختياره، وعلَّل ذلك باطِّراده، قال: «... فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدَّر لها عامل من لفظها، بل لا بُدَّ من كون العامل فيما وقع منها ما قبله ممَّا هو موافق معنىً لا لفظاً، ووجب اطِّراد هذا الحُكم فيما له فعل من لفظه؛ ليجري الباب على سَنن واحد، وهذا الذي اخترته هو اختيار المبرِّد والسيرافي»[2].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ١٨٣. وينظر أيضاً: تمهيد القواعد: ٤/ ١٨٢٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٣٧٨.

المطلب الثاني عشر: المفعول فيه

المسألة (١٢): المبهَم من ظروف المكان:

قال ابن مالك:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الجِهَاتِ والمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

عدَّد ابن مالك في البيت الثاني أنواع ظروف المكان التي تصلح للنصب، وهي:

١- أسماء الجهات، نحو: أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت.

٢- أسماء المقادير، مِثل: مِيل، وفرسخ، وبريد.

٣- أسماء المكان المشتقة بشرط أن يكون عاملها من مادتها.

ولا خلاف بين النحويين على أنَّ أسماء الجهات ظروف مبهَمة[(١)]، «ومعنى المبهَم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره»[(٢)]، ولكنَّهم اختلفوا في أسماء المقادير وأسماء المكان: أهي من المبهَم أم من المختص؟[(٣)].

وقد ذكر المرادي[(٤)] أنَّ ظاهر عبارة ابن مالك في الألفيَّة يفيد دخول هذين النوعين في عموم الإبهام؛ لأنَّ قوله: «(ما صيغ) معطوف على المجرور بقوله: (نحو)؛ فالمعنى: ولا تَقبل المكان إلَّا مبهَماً، نحو: الجهات والمقادير ونحو ما صيغ من الفعل؛ فكُلُّ هذا تفسير للمبهَم»[(٥)].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٥٦٦.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ١٩٧. وبين النحويين خلاف في مفهوم الإبهام على أقوال، وقد ساق الرضي طرفاً منه. ينظر: شرح الكافية للرضي: ق١-ج٢/ ٥٧٩. وينظر أيضاً: الإيضاح العضدي: ١٨١، وإيضاح المفصل: ١/ ٣١٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧، وشرح كتاب الحدود: ٢١٨.

(٣) ينظر الخلاف في: المسائل المنثورة: ٢١، والتوطئة: ٢١٠، والمقدمة الجزولية: ٨٧، والمقرب: ١/ ١٤٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٧٦، وشرح الكافية للرضي: ق-ج٢/ ٥٧٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٣٠، والتذييل والتكميل: ٨/ ٢٦-٢٧، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٩٩٢-١٩٩٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٩.

(٥) تمهيد القواعد: ٤/ ١٩٩٣.

وهو ما جزم به أبو حيَّان، قال: «أخَذ في تمثيل المبهَم؛ فذكر في البيت ثلاثة أنواع: الجهات، والمقادير، والمصوغ من الفعل»[1].

وتابعه ناظر الجيش[2]، والشاطبي[3]، والمكودي[4]، وابن طولون[5].

وقصر ابن الناظم[6] الإبهام في كلام ابن مالك على النوعين الأولَين، وجعَل «ما صيغ من الفعل» من الظروف المختصة، ووافقه ابن هشام[7]، وابن عقيل[8].

ويرجِّح ما ذهب إليه ابن الناظم أنَّ كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية يدلُّ دلالة صريحة على أنَّ اسم المكان عنده مختص؛ لأنه قابله بالمبَهم[9]، قال: «وأمَّا المكان، فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلَّا ما كان مبهَماً، أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتُق منه عامله»[10].

وهو ما مال إليه المرادي، فقال: «وأمَّا ما صيغ من اسم الحدث، فالظاهر أنه من المختص، لا من المبهَم كما نَّص عليه غيره، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية»[11]، ثُمَّ ساق نصَّ كلامه.

ويمكن الاعتذار لابن مالك بأنَّ ذلك من قبيل التسمُّح في العبارة، وخاصَّةً أنَّ للنظم مَضايق تضطرُّ صاحبه إلى التجوُّز.

---

(١) منهج السالك: ١٤٩.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٩٩٣.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٢٩٦-٢٩٨.
(٤) ينظر: شرح الألفية: ١٢١.
(٥) ينظر: شرح الألفية: ١/ ٣٨٣.
(٦) ينظر: شرح الألفية: ٢٠١.
(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧.
(٨) ينظر: شرح الألفية: ٢/ ١٩٤-١٩٥.
(٩) وهو مذهب ابن عصفور. ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٩٩٢ ولم أقف عليه في كتبه التي بين يدي.
(١٠) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٧٦، وقد أورد المرادي نصَّ كلامه. ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٩. وليس في شرح عمدة الحافظ (١/ ٤١٢-٤١٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٢٤-٢٢٦) ما يشير إلى موقف ابن مالك بوضوح من هذه المسألة.
(١١) توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٩.

المسألة (١٣): اشتقاق اسم المكان:

قال ابن مالك:

نَحْوُ الجِهَاتِ والمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

قرَّر المرادي[١]، ووافقه ابن عقيل[٢] أنَّ ظاهر كلام ابن مالك في هذا البيت على أنَّ اسم المكان مشتق من الفعل.

وإنما قال: (ظاهر)، ولم يجعله من صريح الرأي؛ لأنَّ ابن مالك في باب المفعول المطلق قد صرَّح بأنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، فقال:

وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذينِ انْتُخِبْ

أي: كون المصدر أصلاً للفعل والوصف في الاشتقاق هو المذهب المختار، وهو مذهب البصريين، وخالفهم الكوفيون؛ فذهبوا إلى أنَّ الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه[٣].

وقد أورد المرادي جواباً يندفع به ظاهر التناقض، وهو أن يكون المقصودُ بالفعل في قوله: «صيغ من الفعل» الفعلَ اللغوي وهو المصدر، وليس الفعل الصناعي.

ويظهر أنه أفاد ذلك من أبي حيَّان، حيث قال: «... إلَّا أن يريد بالفعل المصدر؛ فيصِح إلَّا أنَّ قوله: (كمرمى من مرمى) يُبعده؛ لأنه يعني أنَّ (مرمى) مصوغ من (رمى)»[٤].

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٦٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية: ٢/ ١٩٦.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٩١، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٧١. والخلاف في هذه المسألة مستفيض.

(٤) ينظر: منهج السالك: ١٥٠.

ولذا جعل المكودي[1] الكلام على تقدير مضاف، أي: مصدر (رمى)؛ وبذا يكون آخِر كلامه متآخياً وأولَه.

وذهب الشاطبي إلى ردِّ محتمَل كلام ابن مالك في هذا الباب على كلامه المحكَم في باب المفعول المطلق، وأَعْذر له الاتساع والمجاز في العبارة بأنَّ «مِثل هذا يُغتفر لمثله إذا كان قد قرَّر الحقَّ عنده في المسألة، وبيَّن مذهبه فيها، وإنما الذي لا يُغتفر له أن يطْلق مثل هذه العبارة من غير أن يكون قد بيَّن وجه المسألة في الكتاب أصلاً؛ فلا تناقُض في كلامه إذا حملنا عبارته هنا على التسامح، والجمعُ بين الكلامين ولو بوجه ما أولى»[2].

(١) ينظر: شرح الألفية: ١٢١.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

المطلب الثالث عشر: الاستثناء

المسألة (١٤): إتباع المستثنى المكرَّر:

قال ابن مالك:

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وجيءْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

جاء هذا البيت ضمن أبيات أوضح فيها ابن مالك مسألة (إلَّا) المكرَّرة، وفيها أحكام متعدِّدة على وجوه مختلفة، ويعنينا في هذا المقام أن تكون (إلَّا) مكرَّرة لغير توكيد، وأن يكون الكلام تاماً غير موجب مع تأخُّر المستثنيات عن المستثنى، نحو: «ما ذهب القوم إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا سعيداً».

وقد ذكر ابن مالك أنَّ الحكم حينئذٍ نصْب المستثنيات عدا واحداً فإنه يعامَل بما يعامَل به لو كان منفرداً؛ فيجوز فيه أمران: النصب على الاستثناء، والإتباع على البدل.

وقد أورد المرادي[1] سؤالاً، وهو: هل يجوز إتباع الجميع على الإبدال؟ ثُمَّ أجاب عنه بأنَّ ظاهر كلام ابن مالك أنه لا يُبْدَل إلَّا واحد فقط.

قلتُ: بل هو صريح كلامه في الألفيَّة، ويدلُّ على ذلك شرحه للبيت نفسه في الكافية الشافية بقوله: «وإن تأخَّرتْ فلواحد منها من الإعراب ما له لو انفرد، ولما سواه النصب»[2]، وهو ما اقتصر عليه شُرَّاح الألفيَّة الذين وقفتُ على شروحهم[3]؛ ولذا لا أرى داعياً لاستعمال كلمة (ظاهر) التي قد توحي بالاحتمال.

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٦.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧١٣.

(٣) ينظر مثلاً: شرح ابن الناظم: ٢٢٠، ومنهج السالك: ١٦٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٨٦.

وعلى نحو ذلك جرى ابن مالك في التسهيل، فقال: «... وإن تأخَّرتْ فلأحدها ما له مفرَداً، وللبواقي النصب»[1].

وذهب الأُبَّذي[2] إلى جواز إتباع جميع المستثنيات؛ بناءً على جواز تعدُّد البدل، وهو خلاف رأي الجمهور.

المسألة (١٥): العامل في (غير):

قال ابن مالك:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلَّا نُسِبَا

أشار المرادي[3] عند تعرضُّه لهذا البيت إلى الخلاف في ناصب (غير) مختصَراً، فذكر أنَّ ابن مالك ذهب في شرح التسهيل إلى أنه العامل قبل (غير)، وهي منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء، قال: «... الجواب عن نصب (غير) بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء... وقد ذهب أبو علي في التذكرة إلى ما ذهبتُ إليه من أنَّ (غير) في: (قاموا غير زيد) حال، وهو الظاهر من قول سيبويه...»[4].

ثُمَّ أورد المرادي إشكالاً، وهو أنَّ ظاهر قول ابن مالك: «مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلَّا نُسِبَا» يعطي أنَّ العامل في (غير) هو العامل في المستثنى بـ(إلَّا)، وينبني على ذلك اتحاد جهة النصب بين (غير) (وإلَّا)؛ فيكون كلامه منافياً لما ذكره في التسهيل من أنَّ العامل في المستثنى هو (إلَّا) نفسها، حيث قال: «واخترتُ نصْبه بها نفسها، وزعمتُ

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: شرح الجزولية (السِّفر ٢): ٢١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٦، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٧.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٨. وهو ظاهر كلامه في الألفية. ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٤. وينظر الخلاف مفصَّلاً في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤١، والتذييل والتكميل: ٨/ ٣٤٢، ومنهج السالك: ١٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٥١٣.

أني في ذلك موافق لسيبويه، وللمبرِّد، وللجرجاني»[1].

وقد أجاب المرادي عن ذلك بأنَّ المفهوم من عبارته هو أنَّ (غير) تعرَب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلَّا) من نصب أو غيره. وهو ما فهمه شُرَّاح الألفيَّة[2]، وليس فيه ما يدلُّ على اتحاد جهة النصب.

المسألة (١٦): الاستثناء بـ(سوى):

قال ابن مالك:

وَلِسِوَىً سُوَىً سَوَاءً اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا

اشتمل هذا البيت على قضيتين:

القضية الأولى: اللغات في (سوى)، فقد أورد ابن مالك لها ثلاث لغات، وهي (سِوى)، و(سُوى)، و(سَواء)[3]، وهناك لغة رابعة، وهي: (سِواء) بكسر السين مع المدِّ[4].

وقرَّر المرادي[5] -متابعاً أبا حيَّان[6]- أنَّ ظاهر كلام ابن مالك عدم اقتصار الاستثناء على (سِوى) في اللغة الشُّهرى وحدها، بل يشمل اللغتين الأخريين.

ولم يقيِّد أكثر الشُّرَّاح ذلك بالظاهر، بل جعلوه من صريح كلامه، فقد

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧١. وفي المسألة خلاف شهير طويل الذيل. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٦٠-٢٦٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٩-٤٠٢، وتوجيه اللمع: ٢١٥-٢١٦، والتذييل والتكميل: ٨/ ١٨٢-٢٠٠، والجنى الداني: ٥١٦-٥١٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٢، ومنهج السالك: ١٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٥، وشرح ابن هانئ: ٤٦٠-٤٦١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٩٠، وشرح المكودي: ١٣٠، والبهجة المرضية: ١/ ٥٦٨.

(٣) وذكرها أيضاً في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٢٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣١٢.

(٤) ينظر: الحجة للفارسي: ١/ ٢٤٨، وتوجيه اللمع: ٢٢٣، وشرح الكافية للرضي: ق١-ج٢/ ٧٧٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٩.

(٦) ينظر: منهج السالك: ١٧٣.

قال ابن الناظم: «(سُوى، وسَواء) لغتان في (سِوى) وهي مِثل (غير) معنى واستعمالاً؛ فيُستثنى بها...»[1].

وقال الشاطبي: «... ويريد أنَّ (سِوى) بجميع لغاتها من أدوات الاستثناء، ولها في الاستثناء من الحكم ما تقرَّر لـ(غير)؛ فتقول: قام القوم سواك، وما قام سواؤك بالرفع؛ لأنه فاعل، وما قام أحد سواؤك، وما مررت بأحدٍ سوائك، كما تقول: ما قام غيرك، وما قام أحد غيرك، وما مررت بأحدٍ غيرك، وكذا سِوى وسُوى»[2].

ولعلَّ سبب استعمال المرادي لكلمة (الظاهر) -على الرُّغم من صراحة كلام ابن مالك- يعود في ظني إلى ما نقله أبو حيَّان[3] من أنَّ سيبويه لم يذكر فيما يُستثنى منها إلَّا (سِوى) المقصورة المكسورة السين، وذلك عند قوله: «وأمَّا (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك)، و(ما أتاني أحد مكانك) إلَّا أنَّ في (سواك) معنى الاستثناء»[4].

والذي يظهر لي أنَّ سيبويه لم يقصر الاستثناء على (سِوى)، ففي موضع من كتابه صرَّح بأنَّ معنى (سَواء) معنى (غير)[5]، وهذا قد يستلزم الاستثناء بها.

وذهب ابن عصفور إلى أنه لم يُشرَب معنى الاستثناء إلَّا (سِوى)، فإن استُثني بما عداها فهو إنما بالقياس عليها[6].

(١) شرح ابن الناظم: ٢٢٢.
(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٣٩٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٦٠، ومنهج السالك: ١٧٣.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٥٠.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٢. وينظر أيضاً: شرح التسهيل: ٢/ ٣١٦.
(٦) نقل ذلك أبو حيان عنه في الشرح الصغير. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٦٠. والذي في شرح الجمل الكبير (٢/ ٢٥٩)، والمقرب: ١/ ١٧٢، وضرائر الشعر: ٢٩٢ أنها منصوبة على الظرفية.

وظاهر كلام النحويين أنه يُستثنى بلغاتها جميعاً[1]، ونُصَّ أنَّ ذلك ظاهر كلام الأخفش[2].

القضية الثانية: ما ذكره ابن مالك من أنَّ حكم (سِوى) كحكم (غير)[3]، وفسَّر هذا التماثل بينهما في شرح التسهيل بقوله: «(سِوى) يُستثنى بها كما يُستثنى بـ(غير) استثناءً متصلاً... واستثناءً منقطعاً... وتساويها أيضاً في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وخافضةً وناصبةً في نثر ونظم»[4].

وقد أشار المرادي[5] إلى أنَّ ظاهر قوله: «ما لغير» يدلُّ على مطلَق المساواة في جميع الأحكام.

ثُمَّ دفعه بأنَّ (سِوى) تفارق (غير) في أمرين:

الأول: أنَّ المستثنى بـ(غير) قد يُحذف إذا فُهم المعنى، نحو: ليس غير.

الثاني: أنَّ (سِوى) تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام.

وقد أفاد ذلك من ابن مالك في شرح التسهيل، حيث قال بعد تصريحه بمساواة (سِوى) لـ(غير) مطلقاً «وينفرد [أي: سوى] بلزوم الإضافة لفظاً،

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٤٩، والأصول في النحو: ١/ ٢٨٤، والمسائل الحلبيات: ٢٤٢، وتوجيه اللمع: ٢٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٩٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٣٦٠. ولم أقف على موضع ذلك من كتابه معاني القرآن، ولعله في بعض كتبه الأخرى.

(٣) وهذا يتصل بخلاف بين النحويين في حقيقة (سوى)، وفيه ثلاثة أقوال: القول الأول: أنها اسم ملازم للظرفية المكانية، فمعنى (قام القوم سواك): مكانك، ولا تنفك عنها إلَّا في ضرورة الشِّعر، وهذا قول جمهور البصريين، ويحتمله كلام سيبويه، وبه قال المبرد وغيره. القول الثاني: أنها اسم كـ(غير) معنى واستعمالاً. وهذا قول ابن مالك، ويحتمله كلام سيبويه، ونُسب إلى الكوفيين. القول الثالث: أن الغالب استعمالها ظرفاً، ويجوز استعمالها اسماً محضاً كـ(غير). وهذا قول الرماني، والعكبري.
ينظر الخلاف في: الكتاب: ١/ ٣١-٣٢، ٢/ ٣٥٠، والمقتضب: ٢/ ٢٧٣، ٤/ ٣٤٩، والأصول في النحو: ١/ ٢٨٥-٢٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٩٤-٢٩٨، والتبيين في مذاهب النحويين: ٤١٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧١٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٣١٤-٣١٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٥٤٦-١٥٤٧.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٣١٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٢.

وبوقوعه صلةً دون شيء قبله»[1].

وقد وقفتُ على فرقين آخرَين، وهما:

الأول: نقَل أبو حيَّان عن (بعضهم) أنَّ (غير) تضاف إلى المعرفة والنكرة، و(سِوى) لا تضاف إلَّا إلى المعرفة[2].

الثاني: قال ابن الخبَّاز: «والفرق بين قولك: (مررت برجل غيرك)، وبين قولك: (مررت برجل سواك): أنَّ (غيراً) تفيد أنَّ المرور به ليس المخاطَب، وأنَّ (سواك) تفيد أنَّ المرور به يغني معناه المخاطَب، ويسدُّ مسدَّه»[3].

المسألة (١٧): الاستثناء بـ(حاشَ) و(حشا):

قال ابن مالك:

وَكَخَلا حَاشَا وَلا تَصْحَبُ مَا ... وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

جاء في (حاشا) ثلاث لغات[4]:

إحداها: إثبات الألف الأولى، وحذف الألف الأخيرة (حاشَ).

الثانية: حذف الألف الأولى، وإثبات الألف الأخيرة (حشا).

الثالثة: حذف الألف الأخيرة، مع سكون آخِرها (حاشْ).

وقد اقتصر ابن مالك في البيت على لغتين، وهما: (حاشَ) و(حشا)، وزاد في التسهيل: (حاشْ)[5].

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣١٢.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٠٩.
(٣) توجيه اللمع: ٢٢٤.
(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٥١٣، وشرح الرضي للكافية: ق٢-ج٢/ ٧٧٧، والجنى الداني: ٥٦٧، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٠٩.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٦.

قال المرادي: «ظاهره: أنَّ هاتين اللغتين في (حاشا) التي يُستثنى بها... وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في (حاشا) التي للتنزيه»[1]، وبنحوه قال في كتابه (الجنى الداني)[2]، وتابعه عليه الأشموني[3].

والذي يظهر لي أنَّ كلامه في الألفيَّة[4]، وشرح الكافية الشافية[5] صريح بأنَّ (حاشَ)، و(وحشا) للاستثناء لا للتنزيه؛ لأنهما جاءا في سياق حديثه عن الاستثناء بـ(حاشا).

وأيَّد ذلك المكناسي[6] بأنَّ ابن مالك لو أراد بهما التنزيه لزاد مثلاً بعد (فاحفظهما): من قبل لام الجرِّ تنزيها.

وهو أيضاً صريح كلامه في التسهيل، حيث قال في مساق حديثه عن الاستثناء: «وكثُر فيها حاشَ، وقلَّ حشا وحاشْ»[7]، وعليه نصَّ ناظر الجيش[8]، خلافاً لأبي حيَّان[9]؛ فقد حمل كلام ابن مالك على التنزيه، وتابعه على ذلك ابن عقيل[10].

(١) توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٠.
(٢) ينظر: ٥٥٨.
(٣) ينظر: شرح الألفية: ١/ ٢٧٥.
(٤) وهو ما تُفهمه عبارات بعض شُرَّاح البيت. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٠، وإرشاد السالك: ١/ ٤٠١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤١٤، والبهجة المرضية: ١/ ٥٧٤.
(٥) ينظر: ٢/ ٧٢٤.
(٦) ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق: ٩٨.
(٧) التسهيل: ١٠٥-١٠٦. وفي شرح التسهيل: «وكثُر فيها حاشا...» بالألف وهو خطأ.
(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٠٩.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٣٢٥.
(١٠) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٨٥-٥٨٦.

المطلب الرابع عشر: الحال

المسألة (١٨): تقدُّم الحال على صاحبها المجرور:

قال ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

تضمَّن هذا البيت مسألة تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ، نحو: «مررت قائمةً بهند»، وقد أشار المرادي إلى أنَّ ظاهر معاد الضمير في قوله: (أبوا) إلى جميع النحويين؛ فيكون ظاهر كلامه موهماً بالاتفاق على المنع، وهو ليس كذلك على الحقيقة.

قال: «ولا يصِحُّ حمله على ذلك؛ لأنَّ منهم مَن أجاز، وقد نُقل الجواز عن الفارسي[١]، وابن كيسان[٢]، وابن بَرهان[٣]... فتعيَّن صرف الضمير إلى الأكثر»[٤]، ووافقه المكودي[٥].

ويؤيِّد صرفَ كلام ابن مالك عن ظاهره أنه أشار إلى طرف من هذا الخلاف في شرح الكافية الشافية، والتسهيل وشرحه[٦]؛ ولذا لا يصِحُّ أن يقال: إنه كان ينظر بقوله: (أبوا) إلى ما حكاه ابن الأنباري[٧] من الإجماع على المنع.

وقد اعتذر الشاطبي له بأنه «أطلق لفظ الجميع على الأكثر، وهذا سائغ في كلام العرب، شهير الاستعمال، فيقال: جاءني أهل غرناطة إذ جاءك جمهورهم، بل تقول ذلك وإنما جاءك كبراؤهم، وهم قليل بالإضافة إلى جميعهم؛ فلا محذور فيه»[٨].

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٧٩.
(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ٤٥٢.
(٣) ينظر: شرح اللمع: ١/ ١٣٤.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٠٥. ونُسب إلى بعض الكوفيين أيضاً. ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٩، والتصريح: ١/ ٥٩٠.
(٥) ينظر: شرح الألفية: ١٣٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٣، وتسهيل الفوائد: ١١٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٦، ٣٣٨.
(٧) ينظر: منهج السالك: ١٩١، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٠٥.
(٨) المقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٩-٤٦٠.

المسألة (١٩): تقدُّم الحال على عاملها الظرف أو الجارِّ والمجرور:

قال ابن مالك:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى الموضع الثالث من المواضع التي لا يجوز فيها أن تتقدَّم الحال على عاملها، وهي: أن يكون العامل في الحال معنويّاً، ويُراد به ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه.

وقد عدَّد بعض تلك العوامل، ويعنينا منها هنا أن يكون العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو ما قصده بقوله: « وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»، وإنما أفرد ابن مالك هذا العامل عمَّا سبقه من العوامل بحُكم الندرة وإن كان مِثلَها في تضمُّن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد سُمع فيه تقديم الحال بخلاف ما سبقه[١].

قال المرادي: «وقوله: (ندر)[٢] ظاهره ممَّا لا يُقاس عليه، وصرَّح الشارح [يعني ابن الناظم] بذلك، فقال: وما جاء منه مسموعاً حُفظ، ولا يقاس عليه[٣] هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل»[٤].

ووافق ابنَ الناظم الشاطبي[٥]؛ لأنَّ ما جاء من المسموع لا يَبلغ أن يُطلق القياس عليه؛ ولذا حَكم عليه بالندرة.

---

(١) ينظر: شرح المكودي: ١٣٩، وشرح ابن طولون: ١/ ٤١٧.

(٢) قرَّر الشاطبي في غير هذا البيت أنَّ ابن مالك اصطلح في الغالب على إطلاق الندور على ما ندر في الكلام المنثور، وإطلاق الشذوذ على ما ندر في الشعر. ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ١٤٩.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣٨.

(٤) توضيح المقاصد: ٢/ ٧١٣.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٤٧٨.

وقد ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى جواز القياس على تقديم الحال الصريحة، ولكنْ حَكم عليه بالضعف، بخلاف الحال غير الصريحة؛ فإنه لا يَضْعُف القياس عليها[1].

ولذا كان المرادي دقيقاً؛ لأنه بلفظ (الظاهر) لم يجزم -كما فعل ابن الناظم والشاطبي- بمنتهى موقف ابن مالك من القياس في هذه المسألة؛ نظراً لصريح كلامه في التسهيل بجوازه وإن كان ذلك على مَضعفة.

ولكنْ قد يَرِدُ على ذلك أنَّ ابن مالك في غير موضع من كتبه قد نصَّ على أنَّ النادر غير مقيس، فقال: «ولا يقاس على ما ندر»[2]، وقال أيضاً: «وهذه كلُّها نوادر لا يقاس عليها»[3].

وهذا قد يرجِّح أن يكون قول ابن مالك: (ندر) مقتضياً لعدم جواز القياس، ولكنْ يعارض ذلك صريحُ كلامه في التسهيل، وهو مقدَّم لأنه خاص بالمسألة.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٦.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ١٠٠. وينظر أيضاً: ١/ ٩٢.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٧.

المطلب الخامس عشر: التمييز

المسألة (٢٠): العامل في تمييز النسبة:

قال ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تمييزاً بِما قَدْ فَسَّرَهْ

أشار ابن مالك في قوله: «يُنصَبُ تمييزاً بما قد فسَّرهْ» إلى العامل في التمييز، وقد اقتضى عودُ الضمير المتصل في (فسَّره) إلى (ما) وهي مبهَمة أنَّ نصب التمييز شامل للمفسَّر سواء أكان مفرداً أم جملة[(١)].

ولا خلاف بين النحويين على أنَّ ناصب تمييز المفرد هو الاسم المبهَم الذي فسَّره التمييز[(٢)]، وإنما يتعلَّق الخلاف بناصب تمييز النسبة، وفيه قولان:

القول الأول: أنَّ الناصب هو الفعل وما جرى مجراه.

وهذا قول سيبويه[(٣)]، والمازني[(٤)]، والمبرِّد[(٥)]، وابن السرَّاج[(٦)]، والفارسي[(٧)].

القول الثاني: أنَّ الناصب هو الجملة المنتصب عن تمامها التمييز، لا الفعل وما جرى مجراه.

وهذا القول نسبه ابن عصفور إلى المحقِّقين[(٨)].

(١) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٥٠.
(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٤٧.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.
(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦-٣٧، وشرح الكتاب: ٢/ ٧٨.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢.
(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٢.
(٧) ينظر: الإيضاح: ٢٠٣.
(٨) لم أجد هذه النسبة في شرح ابن عصفور للجمل: ٢/ ٢٨١، ولا في المقرب: ١/ ١٦٣. وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٢١، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٤٣.

ويقتضي ظاهر قول ابن مالك: «بما قد فسَّره» موافقة مَن جعل الناصب للتمييز هو الجملة؛ لأنَّ التمييز لم يفسِّر الفعل ولا وما جرى مجراه، وإنما فسَّر النسبة المتحقِّقة بالجملة.

ولم يرتضِ المرادي حمل كلام ابن مالك على هذا الظاهر معلِّلاً ذلك بقوله: «... لنصِّه في غير هذا الموضع على أنَّ عامله الفعل، وقد صرَّح بذلك آخِر الباب»[1]، ووافقه المكودي[2]، والأزهري[3].

قلتُ:

قد نصَّ ابن مالك في غير كتاب على أنَّ العامل في تمييز النسبة هو الفعل، أو ما جرى مجراه، ومن مواضع ذلك التي وقفتُ عليها:

١ - قوله في التسهيل: «مميَّز الجملة منصوب منها بفعل يُقدَّر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول...»[4].

٢- وقوله في عمدة الحافظ: «يُنصَب التمييز بما قبله من فعل، أو شِبهه، أو شِبه شِبهه، وهو النكرة الرافعة الإبهام»[5].

٣- وقوله أيضاً في شواهد التوضيح والتصحيح عند توجيهه بعض الأحاديث: «وعلامة صحة انتصاب التمييز بفعل أن يصلح إسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً»[6].

وقول المرادي: «وقد صرَّح بذلك آخِر الباب» يريد به قول ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

(١) توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٨.
(٢) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٥٠.
(٣) ينظر: التصريح على التوضيح: ١/ ٦١٨.
(٤) تسهيل الفوائد: ١١٥.
(٥) شرح عمدة الحافظ: ٤٦٦.
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٣.

ويكون اندراج الفعل في قوله: «بما قد فسَّره» من جهة أنَّ التمييز لمَّا كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله؛ فكأنه قد رفع الإبهام عنه[1].

وَوجْهُ تفسير التمييز للفعل «أنَّ الفعل بالنسبة إلى من أُسندَ إليه غير بيِّن، كما أنَّ المسند إليه بالنسبة إلى الفعل غير واضح؛ فصار (نفساً) في قولك: (طاب زيد نفساً) مفسِّراً للطيب بالنسبة إلى (زيد) بوجه، وبوجه للنسبة الحاصلة بين (زيدٍ) والطيب، أو لمحلِّ تلك النسبة، وهو (زيد)»[2].

والذي أميل إليه جواز تخريج كلام ابن مالك على كلا القولين؛ لأنه يصح أن يقال: إنَّ التمييز فسَّر العامل من جهة أنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وإنه فسَّر الجملة؛ لكونه رفع إبهام ما اشتملت عليه من النسبة[3]، ولكنَّ تصريحه في غير هذا الموضع يرجِّح القول الأول.

المسألة (٢١): تقديم التمييز على عامله:

قال ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

تضمَّن هذا البيت مسألة تقديم التمييز عل عامله المتصرِّف، وفيه خلاف بين النحويين على قولين، فقد منعه أكثر البصريين والكوفيين[4]، ومنهم: سيبويه[5]، والفرَّاء[6]، وابن السرَّاج[7].

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٩، وعنه المكودي في شرحه: ١٤٤.
(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٣٤.
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٤٧.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٥. وفي التصريح: ١/ ٦٢٨ نُسب إلى الجمهور، وفي الأصول: ١/ ٢٢٤ نُسب إلى الكوفيين عامة.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٥، وعلل النحو: ٣٩٣، والإيضاح العضدي: ٢٠٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٧٩، ومنهج السالك: ٢٢٨.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٤.

وأجاز التقديم بعض البصريين والكوفيين[1]، ومنهم: الكسائي[2]، والجرمي[3]، والمازني[4]، والمبرِّد[5].

وقد نسب المرادي[6] إلى ابن مالك موافقته للمجيزين؛ لورود السماع بذلك، ثُمَّ أورد إشكالاً في كلام ابن مالك على هذه النسبة، وهو أنه جعَل تقديم التمييز في السماع (نزراً)، وظاهر ذلك عدم الاعتداد به في القياس عليه.

قال: «فإن قلتَ: ظاهر قوله: (نزراً سُبقا) أنه قليل؛ فلا يقاس عليه. قلتُ: لا يَلزم من قِلَّته ألَّا يقاس عليه، بل هو عنده مقيس وفاقاً لمن ذكروا»[7].

قلتُ:

١- قد صرَّح ابن مالك في شرح التسهيل باختياره قول المجيزين، قال: «... الجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرِّد، وبقولهم أقول؛ قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح»[8].

٢- بالنظر إلى شروح الألفيَّة، نجد أنَّ الشُّراح قد اختلفوا في جلاء موقف ابن مالك من هذه المسألة على فهمين:

الأول: أنه موافق لأكثر البصريين والكوفيين في المنع.

(١) ينظر: منهج السالك: ٢٢٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٥.
(٣) ينظر: منهج السالك: ٢٢٨.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٣، والانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٦.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٦، والمقدمة المحسبة: ٢/ ٣١٩.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣٦.
(٧) توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣٦.
(٨) شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩. وينظر أيضاً: شرح عمدة الحافظ: ٤٧٦.

وهذا ما فهمه الشاطبي[1]. وهو ظاهر كلامه في الكافية الشافية حيث قال[2]:

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ وَهْوَ مَا ... لَوْ أُسْقِطَ التمييزُ كَانَ مُبْهَمَا

وإنْ يُؤَخَّرْ، وَهْوَ فِعْلٌ صُرِّفَا ... فَابْنُ يَزِيدَ بالجَوازِ مُقْتَفَى

ويؤيِّده أنه في كتابه الفوائد المحوية -وقد ألَّفه بعد الكافية الشافية وهو أشبه بالنثر لها[3]- صرَّح بعدم جواز تقديم التمييز على عامله، قال: «ولا يتقدَّم تمييز على عامله، خلافاً للمازني والمبرِّد في الفعل المتصرِّف»[4].

الثاني: أنه يجيز تقديم التمييز على قِلَّة. وهو ما فهمه أكثر الشُّرَّاح[5].

وذكر المكودي أنَّ ظاهر قول ابن مالك: (نَزْراً سُبِقَا): «أنَّ له مذهبا ثالثاً، وهو جواز تقديمه بقِلَّة، ولم يَقُل به أحد»[6]، وبذا يكون قد وافق أصحاب القول الثاني في الإجازة، وخالفهم في الحكم عليه بالقِلَّة.

والذي أظنه الراجح في تحديد موقف ابن مالك في الألفيَّة تجاه هذه المسألة أنه لا يجيز التقديم؛ لأنَّ قوله: «وعاملَ التمييز قدِّم مطلقا» نصٌّ في وجوب التقديم، ويَلزم من ذلك منْعُه له مطلقاً في القياس، ثُمَّ أشار في قوله: «والفعلُ ذو التصريف نزراً سُبقا» إلى ما جاء من السماع متضمِّناً لتقدُّم التمييز، وقد حكم عليه بالنَّزارة[7].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢.

(٢) ينظر: الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٤.

(٣) ينظر: مقدِّمة تحقيق الفوائد المحوية في المقاصد النحوية: ٣٦، وتعدد آراء ابن مالك في القضية الواحدة من خلال مصنفاته: ٣٢.

(٤) الفوائد المحوية: ٥٣.

(٥) ينظر: منهج السالك: ٢٢٨، وإرشاد السالك: ١/ ٤٣٦-٤٣٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٢، وشرح المكودي: ١٤٦،١٩١، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٢-٥٣.

(٦) شرح المكودي: ١٤٦.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢-٥٥٣.

وهو في هذا الحكم موافق لابن ولَّاد الذي نصَّ على أنَّ الشواهد المتضمِّنة لتقديم التمييز قليلة، فقد قال في سياق اعتراضه على المبرِّد: «... بل ليس يوجد كثيراً في الشِّعر»[1].

ولكنْ يناكد هذا الحكمَ أنَّ أبا حيَّان قد نصَّ في غير كتاب له على أنَّ شواهد التقديم كثيرة[2]، ونقل الشاطبي عن شيخه أبي جعفر الشَّقوري أنه لـمَّا لقي أبا حيَّان سأله عن هذه المسألة، فأجاب بالجواز، «وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة»[3].

وقد فتشتُ في مظانِّ المسألة عن هذه الشواهد؛ فلم أظفر منها إلَّا بستة[4]، وهذا العدد لقِلَّته ينافي ما زُعم من كثرة الشواهد المجيزة لتقديم التمييز.

ولذا أميل إلى عدم جواز القياس على هذه الشواهد، وعلى افتراض كثرتها فإنَّ اختصاص التقديم بالشِّعر دليل على أنه من ضرائره[5]، و«الضرورة لا يقاس عليها»[6].

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٣، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٢، ومنهج السالك: ٢٢٨.

(٣) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٩، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٥، ومنهج السالك: ٢٢٨-٢٢٩، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٣٩١.

(٥) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٥٢.

المطلب الخامس عشر: الإضافة

المسألة (٢٢): إضافة (لَبَّيْ) إلى الضمائر مطلقاً:

قال ابن مالك:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

الأسماء اللازمة للإضافة إلى المفرد تأتي على ثلاثة أنواع، وهي: ما يضاف للظاهر والضمير، وما يختص بالظاهر، وما يختص بالضمير.

وقد أشار ابن مالك في هذا البيت إلى النوع الثالث، وهو ما يختص بالضمائر، «كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ».

وهذه الأسماء في اختصاصها بالضمير على قسمين:

الأول: ما يضاف لكُلِّ ضمير، وهو (وَحْد).

الثاني: ما يضاف لكاف الخطاب، وهو يشمل بقيَّة الأسماء المذكورة، ويجمعها أنها مصادر مثنَّاة لفظاً ومعناها التكرير[١].

وقد أورد المرادي[٢] على كلام ابن مالك إشكالاً، وهو أنَّ ابن مالك[٣] قد نصَّ في شرح التسهيل على أنَّ إضافة كلمة (لبَّي) إلى ضمير الغائب شاذة كإضافتها إلى الاسم الظاهر، وظاهر كلامه في الألفيَّة جواز إضافتها لكُلِّ ضمير وعدم اختصاصها بكاف الخطاب.

قال: «وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمَر مطلقاً»، ثُمَّ أجاب عنه بأنه «لا يَلزم من قوله: (امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً) جواز إضافته لكُلِّ مضمَر»[٤].

(١) ينظر: دليل السالك: ١/ ٤٤٢.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٩٩.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٨٦.
(٤) توضيح المقاصد: ٢/ ٧٩٩.

قلتُ:

الذي يعطيه ظاهر كلامه جواز إضافة (لبَّي) وغيرها لكُلِّ ضمير، ويؤيِّد ذلك أربعة أمور:

١- أنه قرنها بـ(وَحْد)، ولا خلاف في دخولها على الضمائر مطلقاً.

٢- أنَّ إضافة (لبَّي) لغير الكاف قد جاءت في شاهد، وهو:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَن يَدْعُوني[١]

٣- أنَّ أبا حيَّان[٢] ذكر أنَّ دعوى شذوذ إضافة (لبَّي) لضمير الغائب باطلة، وتابعه السيوطي[٣].

٤- أنَّ ظاهر كلام الشاطبي الجواز، قال: «... والرابع: (سَعْدَي)، نحو: (لبَّيك وسَعْديك، والخير في يديك)، وكذلك لبَّيه وسَعْديه»[٤].

ولا أجد سبباً يصرف كلام ابن مالك عن ظاهره إلَّا أن يقال: إنه إنما أراد بيان حكم هذه الأسماء من جهة ما تَلزم إضافته إليه من الاسم الظاهر أو الضمير، وسكت عن بيان ما تختص به من الضمائر اتكالاً على شهرة ذلك، وخاصَّة أنَّ ما أضيف إلى غير ضمير المخاطَب لم يَثبت -وَفْقَ بحثي- إلَّا في شاهد واحد سبق ذكره، ومِثْل ذلك لا يُبنى عليه في التقعيد.

(١) من مشطور الرجز، لم أقف على قائله. وهو في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٧٥، وشرح التسهيل: ٢/ ١٨٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٦٤، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٨٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٦٤.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٢/ ٤٧.

(٤) المقاصد الشافية: ٤/ ٦١.

المطلب السادس عشر: إعمال المصدر

المسألة (٢٣): إحلال المصدر العامل عمل فعله بحرف مصدري وفعل:

قال ابن مالك:

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ ... مُضَافاً اَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ ... مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعمل المصدر عمَل فعله، وقد وضع النحويون لإعماله شروطاً، ويعنينا منها في هذه المسألة الشرط الذي أشار إليه ابن مالك في البيت الثاني بقوله: «إن كان فِعْلٌ مع أَنْ أو ما يَحُلّ محلَّه»، وهو إمكان إحلال فعل مسبوق بـ(أنْ) أو (ما) المصدريتين محلَّه، «فالأول كقولك: (أعجبني ضربك زيداً)، و(يعجبني ضربك عمراً)، فإنه يصحُّ أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيداً، ومكان الثاني: يعجبني أن تضرب عمراً. والثاني نحو (يعجبني ضربك زيداً الآن)، فهذا لا يمكن أن يحُلَّ محلَّه أن ضربت؛ لأنه للماضي، ولا أن تضرب؛ لأنه للمستقبل، ولكنْ يجوز أن تقول في مكانه: ما تضرب»[(١)].

وقد ذكر المرادي[(٢)] أنَّ ظاهر قول ابن مالك: «إن كان فِعْلٌ مع أو ما يَحُلّ محلَّه» تقييد عمل المصدر بصحَّة تقدير الحرف المصدريِّ مع الفعل محلَّه، فهو شرط لإعمال المصدر؛ وبناءً على ذلك إذا تعذَّر التقدير لم يصحَّ الإعمال.

وهو ظاهر كلامه في الكافية الشافية أيضاً[(٣)]:

كفِعْلِه المصدرَ أعْمِلْ حيثُما ... يصحُّ حرف مصدريٌّ تَمَّما

ولكنْ يشكل على ذلك أنَّ ابن مالك في التسهيل ذهب إلى أنَّ تقدير الحرف المصدري أمر غالب في إعمال المصدر وليس بشرط لازم، قال: «الغالب إن لم يكن

(١) شرح قطر الندى: ١/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٤١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١١.

بدلاً من اللفظ بفعله تقديره به بعد (أنْ) المخفَّفة، أو المصدريَّة، أو (ما) أختها»[1]، وأوضح ذلك في الشرح، فقال: «وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكنَّ الغالب أن يكون كذلك»[2].

وهو ما جعل المرادي يستعمل كلمة (الظاهر) في تقرير رأي ابن مالك؛ احترازاً ممَّا ورد في التسهيل، وقد أفاده من أبي حيَّان حيث قال: «وإذا لم يَحُلَّ الفعل (أنْ) أو (ما) محلَّ المصدر فظاهر كلام المصنِّف أنه لا يعمل عمل الفعل، وأنَّ ذلك شرط في إعماله، وذكر في التسهيل أنَّ تقديره هو غالب لا شرط فيه»[3].

وظاهر كلامه في كتابه شرح عمدة الحافظ أنه أمر غالب وليس بشرط، فقد قال: «ويعمل المصدر... عمَل فعله إن قُرن بالكاف أو معناها، أو حسُن في موضعه (أنْ) المصدريَّة أو (ما) أختها»[4]، وظاهر صنيعه في كتابه الفوائد المحوية [5] على ذلك أيضاً؛ لأنه قد طوى ذكره عند تَعداده لشروط الإعمال.

إذا تبيَّن هذا، فعلى أيِّ الوجهين يرْجُح حمل كلام ابن مالك؟ أيُحمَل على ظاهره؛ فيكون تقدير أحد الحرفين المصدريين شرطاً لازماً لإعمال المصدر -وهو ما فهمه الشُّرَّاح[6]- أم يُحمَل على كلامه في التسهيل؛ فيكون التقدير أمراً غالباً؟

كلا الوجهين عندي وجيه، فيقوِّي الأولَ أنَّ ابن مالك في الألفيَّة قد اقتصر على هذا الشرط من شروط إعمال المصدر التي نصَّ عليها في كتبه الأخرى[7]،

(١) التسهيل: ١٤٢.
(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٠٦.
(٣) منهج السالك: ٣١٥.
(٤) شرح عمدة الحافظ: ٦٩٢.
(٥) ينظر: الفوائد المحوية: ٦١.
(٦) ينظر: منهج السالك: ٣١٥، وشرح ابن الناظم: ٢٩٦، وإرشاد السالك: ١/ ٥٥٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٩٣، والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٣١-٢٣٢، وشرح المكودي: ١٧٨، والبهجة المرضية: ٢/ ٥٢.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٠٦.

ولو كان تقدير المصدر غير شرط في إعماله، وإنما هو أمر غالب فيه لمَا أفرده بالذِّكر دون غيره.

وقد اعتُذر له بأنه غير محتاج إلى إيراد الشروط الأخرى؛ لأنَّ شرطاً منها إذا فُقد لم يَبْقَ المصدر دالاً على معنى (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل[1].

ويقوِّي الثانيَ أنَّ «حمْل كلامه على كلامه، وتفسير بعضه بعضاً هو الواجب»[2]؛ فيُجرَى قوله في الألفيَّة على ما في التسهيل؛ وبذا يكون رأيه في كتبه المختلفة على طريقة واحدة.

المسألة (٢٤): الإتباع لمحلِّ المضاف إليه المصدر:

قال ابن مالك:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

إذا أضيفَ المصدر فإنه لا يخلو من أن يضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول، فإن أضيفَ إلى الفاعل فلفظه مجرور ومحلُّه مرفوع، وإن أضيفَ إلى المفعول فلفظه مجرور ومحلُّه منصوب، وإن جاء تابع للمضاف إليه جاز فيه الجرُّ مراعاةً للفظه وهو الأصل، وجاز فيه مراعاةُ محلِّه، فيُرفَع أو يُنصَب على التفصيل المذكور[3].

وقد نبَّه المرادي على أنَّ الإتباع على المحلِّ في ظاهر كلام ابن مالك يجري على كُلِّ التوابع.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٢٢٨.
(٢) المقاصد الشافية: ٧/ ٤٨٧.
(٣) ينظر: شرح المكودي: ١٧٩.

قال: «ظاهر كلام المصنِّف جواز الإتباع على المحلِّ في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين[1]، وطائفة من البصريين[2]، وذهب سيبويه[3] ومَن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحلِّ، وفصَّل أبو عمرو[4] فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت»[5].

وهو في ذلك موافق لأبي حيان حيث قال: «فظاهر كلام المصنِّف مراعاة المحلِّ في جميع التوابع»[6].

وسبب استعمال المرادي وأبي حيَّان لكلمة (الظاهر) في تقرير رأي ابن مالك أنه قد أطلق الحكم بقوله: (مَا يَتْبَعُ) و(الاِتْبَاعِ)، وهو مصطلح «يشمل النعت والتأكيد والبدل والعطف»[7]؛ فلم يخصَّ تابعاً من تابع[8]، بالإضافة إلى وجود خلاف بين النحويين في تعيين ما يجوز إتباعه على المحلِّ من التوابع كما سبق.

وقد جزم بهذا الظاهر بعض الشُّرَّاح، ومنهم المكودي حيث قال: «وشمل قوله: (ما يتبع) جميع التوابع»[9].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٩٦، ٢/ ٣٢٤.
(٢) في ارتشاف الضرب: ٣/ ٥٥٦٢، ومنهج السالك: ٣٢١ نُسب إلى محقِّقي البصريين.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٩١، والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٥٨.
(٤) وهو تصحيف لـ(أبو عمر) الملقَّب بالجرمي. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ٥٥٦٢، والتذييل والتكميل: ١١/ ٩٣، وأصل هذا التصحيف في: منهج السالك: ٣٢١.
(٥) توضيح المقاصد: ٢/ ٨٤٨. وقد نقله الأشموني: ٢/ ٢١٠. وينظر الخلاف في: ارتشاف الضرب: ٣/ ٥٥٦٢، والتذييل والتكميل: ١١/ ٩٣، وتمهيد القواعد: ٦/ ٢٨٥١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٢.
(٦) منهج السالك: ٣٢١.
(٧) التذييل والتكميل: ١١/ ٩٢.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٢٥٧.
(٩) شرح الألفية: ١٧٩.

ومنهم أيضاً ابن عقيل[1]، والشاطبي[2]، وابن طولون[3].

ويظافر ذلك أنَّ ابن مالك قد نصَّ في شرح عمدة الحافظ على أنَّ إتباع المحلِّ يعم التوابع كلَّها، قال: «ويجاء بعد المجرور بالمصدر بتابعه نعتاً كان أو غيره مجروراً حملاً على اللفظ، ومرفوعاً أو منصوباً على المحلِّ»[4].

وعبارة ابن مالك في التسهيل تماثل عبارته في الألفيَّة من حيث الإطلاق، قال: «ويتبع مجرورَه لفظاً ومحلاً»[5]؛ ولذا قال أبو حيَّان: «وظاهر كلام المصنِّف جواز مراعاة المحلِّ في جميع التوابع»[6].

(١) ينظر: شرح الألفية: ٣/ ١٠٣.
(٢) شرح الألفية: ٤/ ٢٥٦.
(٣) شرح الألفية: ١/ ٤٩٢.
(٤) شرح عمدة الحافظ: ٧٠١.
(٥) التسهيل: ١٤٢. ونحوه في شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٢٢، والفوائد المحوية: ٦١.
(٦) التذييل والتكميل: ١١/ ٩٢.

المطلب السابع عشر: (نِعْمَ) و(بئس) وما جرى مجراهما

المسألة (٢٥): حكم (ما) بعد (نِعْمَ) و(بئس):

قال ابن مالك:

وَمَـا مُـمَيِّزٌ وَقِيْـلَ فَاعِـلُ في نَحْـوِ نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ

هـذا البيـت يشـير إلى مسـألة إعـراب (ما) المتلـوة بجملـة فعليَّـة ونوعهـا إذا وقعتْ بعـد (نِعْـمَ) و(بئـس)، في نحـو (نِعْـمَ مـا فعلـت)، وهـي مـن المسـائل التـي «اختلـف النحويـون فيهـا اختلافـاً كثـيراً، واضطربـت النقـول عنهـم اضطرابـاً شـديداً»[(١)].

وحَسْـبُنا مـن ذلـك الـخلاف الكثـير الرأيـان اللـذان أوردهـمـا ابـن مالـك في الألفيَّة، وهـمـا:

الرأي الأول: أنَّ (ما) في موضع نصب على التمييز.

الرأي الثاني: أنـها في موضع رفع على الفاعليَّة.

وتحـت كلا الرأيـين تعـدَّدت أقـوال النحويـين كثـيراً في بيـان نـوع (مـا)، وقـد أشـار المـرادي[(٢)] إلى بعضهـا، فسـاق في الـرأي الأول ثلاثـة أقـوال، وهـي:

القـول الأول: أنَّ (مـا) نكـرة موصوفـة بالـجملة الفعليَّـة بعدهـا، والفاعـل ضمير مسـتتر يعـود إلى التمييـز[(٣)].

القول الثاني: أنـها نكرة غير موصوفة، والـجملة الفعليَّة صفة لمخصوص محذوف[(٤)].

---

(١) الدر المصون: ١ / ٥٠٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٩-٩٢٠. وقد نقل هذه الأقوال فيما يظهر لي من ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٥-٢٠٤٦.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٣٩١، والتعليقة: ١١٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٢٨، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٩٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩١، والمقاصد الشافية: ٤/ ٥٢١.

القول الثالث: أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ(ما) المحذوفة[1].

وأورد في الرأي الثاني -وهو أنَّ (ما) في موضع رفع- خمسة أقوال، وهي:

القول الأول: أنها معرفة تامَّة، أي: غير مفتقرة إلى صلة بعدها[2]، والمخصوص محذوف، والجملة الفعليَّة بعدها صفة له[3]، وقد نُسب إلى المحقِّقين من أصحاب سيبويه[4].

القول الثاني: أنها موصولة، والجملة الفعليَّة صلتها، والمخصوص محذوف[5].

القول الثالث: أنها موصولة، وقد اكتفى الفعل بها وبصلتها عن المخصوص[6].

القول الرابع: أنها مصدريَّة ينسبك منها والفعلَ بعدها مصدر هو الفاعل، ولا حذف هنا[7].

القول الخامس: أنها نكرة موصوفة مرفوعة بالفعل[8].

ولم ينصَّ ابن مالك في الألفيَّة على اختيار أحد القولين في نوع (ما)؛ ولذا كان كلامه صالحاً لجميع الأقوال المذكورة[9]، وقد ذهب المرادي[10] إلى أنه أراد

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٦، والبحر المحيط: ١/ ٤٧٢، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٨١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٩.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٩، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٩٣، والجنى الداني: ٣٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٢٧.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٤.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٥، والجنى الداني: ٣٣٨، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٨٢.
(٦) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٣٩١، وشرح التسهيل: ٣/ ٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٩٣.
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٢٨.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٥، والجنى الداني: ٣٣٨.
(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٢١، وشرح المكودي: ٢٠٥.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٩-٩٢٠.

في ظاهر كلامه القول الأول من الأقوال المتفرِّعة عن الرأيين في إعراب (ما): النصب على التمييز، والرفع على الفاعليَّة.

واستدلَّ لذلك باقتصار ابن مالك عليهما في شرح الكافية الشافية حيث قال: «ثُمَّ بيَّنتُ أنَّ (ما) في (نِعِمَّا) و(بئسما) نكرة بمعنى (شيء)، وموضعها نصب على التمييز، والفاعل مضمَر، وإلى هذا ذهب الزمخشري[1]، وكثير من المتأخِّرين، وظاهر قول سيبويه[2] أنَّ (ما) فاعلة، وأنها اسم تام معرفة»[3].

وقد حمل ابن الناظم[4] كلام أبيه في الرفع على أنَّ (ما) موصولة، ولا أدري ما معتمَده في ذلك.

ويبقى سؤال: أيُّ الرأيين في (ما) هو الراجح عند ابن مالك في الألفيَّة؟ أكونها في موضع نصب على التمييز، أم كونها في موضع رفع على الفاعليَّة؟

وقد بدا المرادي[5] مقسِّم الرأي في ذلك؛ فذكر أنَّ ظاهر عبارة ابن مالك يشير إلى ترجيحه قول التمييز؛ لأنه بدأ به وصدَّر الإشارة إلى القول الآخَر بصيغة التمريض (قيل).

ووافقه الشاطبي[6] في احتمال أن يكون التقديم مشيراً لاختياره، ولكنْ جعَل الأظهر أنَّ ابن مالك لم يقصد بذلك اختياراً.

وهو ظاهر عبارته في الكافية الشافية أيضاً[7]:

وانصب على التمييز (ما) في (نِعْمَ ما) و(بئسما) والرفعَ بعضُهم نمى

(١) ينظر: الكشاف: ١/ ١٦٥.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٤٠، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١١.
(٤) شرح ابن الناظم: ٣٣٦.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٩-٩٢٠.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٥٢٢.
(٧) شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٤.

ويقوِّي ذلك أنه صرَّح باختياره له في كتابه الفوائد المحوية، قال: «وإن اتصلتْ (ما) بهما، فهي على الأصحِّ تمييز مفسِّر للفاعل المضمَر»[1].

ولكنَّه اختار في شرح التسهيل إعراب (ما) فاعلاً باعتبارها معرفة تامةً، وساق لذلك وجوهاً من الأدلة، وأبطل كونها تمييزاً[2]، وهذا قد يعضد أن يكون هو مختارَه في الألفيَّة.

وقد أشار الشاطبي[3] إلى أنَّ في كلام ابن مالك ما يُشعر بذلك على ضعف، وذلك عند نظمه لصور فاعل (نِعْمَ):

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ ... مميِّزٌ كَنِعْمَ قوماً مَعْشَرُهْ

حيث إنَّ المميِّز لا بُدَّ أن يكون فيه وصف موجود في (قوماً)، وهو قبوله الألف واللام، و(ما) ونحوها مثل: (أي) و(غير) لا تقبلها، قال «فإن كان هذا القيد مقصوداً في المثال فهو تنكيت على مَن جعل (ما) في قولك: نِعْمَ ما صنعتَ وشِبهه تمييزاً، وأنَّ الأمر ليس كذلك، بل (ما) هنا فاعل»[4].

وكلا الرأيين في ظني لا يتَّضِع احتمال أحدهما عن الآخَر، ورُبَّما كان حمل كلامه على قول التمييز أظهر في اللفظ؛ لابتدائه به وإيراده غيره بصيغة (قيل)، وذلك مشعر بضعفه.

ويمكن عدُّ تصريحه باختياره التمييز في كتابه الفوائد المحوية قرينة لذلك، وخاصَّة أنَّ «عبارة الفوائد أقرب إلى عبارة الألفيَّة، بل إنها تكاد موافقة لها في أحيان كثيرة»[5].

(١) الفوائد المحوية: ٦٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٢-١٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٢١.
(٣) المقاصد الشافية: ٤/ ٥٢٢، ٥١٤-٥١٥.
(٤) المقاصد الشافية: ٤/ ٥١٤.
(٥) مقدِّمة تحقيق الفوائد المحوية في المقاصد النحوية: ٣٦.

المطلب الثامن عشر: التوكيد

المسألة (٢٦): توكيد النكرة:

قال ابن مالك:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المنعُ شَمِلْ

اختلف النحويون في حُكم توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وأشهر ما جاء فيها ثلاثة أقوال[١]:

القول الأول: جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقَّتة[٢]، أي: نكرة غير شائعة بأن تكون معلومة المقدار، نحو: صام شهراً كُلَّه. وهذا القول منقول عن الكوفيين، والأخفش من البصريين.

القول الثاني: عدم جواز توكيد النكرة مطلقاً، سواء أكانت مؤقَّتة أم غير مؤقَّتة.

وهذا منقول عن البصريين عدا الأخفش.

القول الثالث: جواز توكيد النكرة مطلقاً. وهذا القول نُقل عن بعض الكوفيين[٣].

وقد اكتفى ابن مالك في الألفيَّة بالقولين الأوَّلين، وأشار في شرح التسهيل إلى القول الثالث[٤].

قال المرادي بعد أن ساق تلك الأقوال: «فإن قلتَ: على أيِّ المذهبين يُحمَل كلامه؟

---

(١) تنظر الأقوال منسوبة إلى أصحابها في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤١٥، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٩٥، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢١١، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٣٣، ومغني اللبيب: ٢٥٦، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٩٢.

(٢) ويعبَّر عنها في بعض المصادر بالنكرة المحدودة. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٥، ومغني اللبيب: ٢٥٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٩٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٦. مع ملاحظة أنَّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٦٧) قد نصَّ أنه لا خلاف في عدم جواز توكيد النكرة غير المحدودة (المؤقَّتة)، ولعله وقتَ تأليفه له لم يكن قد اطَّلع على هذا القول.

قلتُ: ظاهر النظم موافقة الثاني؛ إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة». وقوله في التسهيل[1]: «وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين» يقتضي موافقة الأول؛ إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقَّتة على ما نُقل عنهم»[2].

قلتُ: بل ظاهر نظم ابن مالك أنه على القول الأول الذي أشار إليه بقوله: «وَإِنْ يُفد توكيدُ منكور قُبلْ»، وقد نصَّ على ذلك ابن عقيل[3]، والشاطبي[4]، والمكودي[5]، وذلك لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل إلَّا في النكرة المؤقَّتة.

ويؤيِّد ذلك تصريحُه باختياره له في شرح الكافية الشافية[6]، والتسهيل[7]، وشرح عمدة الحافظ[8].

ويبدو لي أنَّ تقييد رأي ابن مالك في الألفيَّة بالظاهر أدق؛ لأنَّ كلامه شبيه بالصريح على اختياره، وذلك لابتدائه به، وعدم نسبته لقائليه كما فعل مع القول الآخَر، وهذا يوحي باختياره له.

وظاهر كلامه في الفوائد المحوية موافقته للبصريين في المنع، قال: «ولا يؤكَّد بألفاظ هذا الباب نكرةٌ، وإن كانت محدودة أجاز الكوفيون توكيدها بـ(كُلٍّ) وأخواتِه»[9].

ولذا يمكن القول: إنَّ موقف ابن مالك في هذه المسألة قد تجاذبه رأيان: أحدهما الجواز بشرط حصول الفائدة، وهو الرأي الغالب في كتبه، والآخَر هو المنع مطلقاً.

---

(١) التسهيل: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٩٥.
(٢) توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٦.
(٣) ينظر: شرح الألفية: ٣/ ٢١١.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ١٨.
(٥) ينظر: شرح المكودي: ٢١٩.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٧.
(٧) ينظر: التسهيل: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٩٦.
(٨) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٥٦٣.
(٩) الفوائد المحوية: ٦٨.

المطلب الثامن عشر: العطف

المسألة (٢٧): استعمال (إمَّا) بمعنى (أو):

قال ابن مالك:

وَمِثْلُ (أو) فِي القَصْدِ (إمَّا) الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ: إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ

جعل ابن مالك (إمَّا) المسبوقة بمثلها كـ(أو) في تأدية معانيها، لا حكمها في العطف؛ «ولذلك قال: (في القصد) ولم يجعلها مِثْل (أو) مطلقاً»[(١)].

وقد قدَّم لـ(أو) سبعة معانٍ، وهي: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، ومعنى الواو.

قال:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِم ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِها أَيْضاً نُمِي

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إذا ... لَم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

ومطلق مماثلته تقتضي في الظاهر أن تكون (إمَّا) لجميع المعاني المذكورة، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ معنى الإضراب ومعنى الواو مفقودان في (إمَّا)[(٢)].

وقد نبَّه على ذلك المرادي، ثم اعتذر لابن مالك، بأنَّ كونها للإضراب، أو بمعنى الواو قليل؛ فليسا بمحلّ اعتبار.

قال: «فإن قلتَ: ظاهر قوله: «مثل أو» أنها توافقها في المعاني السبعة. قلتُ: لا يصحُّ حمله على ظاهره؛ لأنَّ (إمَّا) لا ترِدُ بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل)، والعُذر له أنَّ ورود (أو) لهذين المعنيين قليل ومختلَف فيه، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفَق عليها»[(٣)].

(١) شرح المكودي: ٢٢٨. وبذا استُدل على أن ابن مالك يرى أنَّ (إمَّا) الثانية ليست بعاطفة، وقد صرَّح بذلك في الكافية الشافية: ٣/ ١٢٢٦، والتسهيل: ١٧٤، وشرح عمدة الحافظ: ٦٠٧، والفوائد المحوية: ٧٦. وكون (إمَّا) الثانية حرف عطف مسألة خلاف بين النحويين. ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٨٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٦، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٣٢. وأما (إمَّا) الأولى فلا خلاف في أنها غير عاطفة.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ١٣٣، وشرح المكودي: ٢٢٨.

(٣) توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢١.

وقد تابعه فيما ذكر الشاطبي[1]، والمكودي[2]، وجعل الأشموني[3] ظاهر المماثلة شاملةً للعطف والمعنى معاً.

ولم يستعمل أكثر الشُّرَّاح في تقرير رأي ابن مالك كلمة (الظاهر)[4]، وكأنهم يرون أنَّ الإشكال الذي أبداه المرادي منتفٍ أصلاً؛ لأنه لو حُمل كلام ابن مالك على مطلق المماثلة في المعنى لأدَّى إلى خلاف الإجماع لكون معنى الإضراب والواو غير واردَين في (إمَّا).

وممَّا يؤيِّد صرفَ كلام ابن مالك عن ظاهره أنه نصَّ في غير كتاب له على معاني (إمَّا)، ولم يذكر منها الإضراب، ولا معنى (أو).

ففي كتابه الفوائد المحوية، قال: «و(إمَّا) المكرَّرة جائية على الأصحِّ لمعناها من الشكِّ والتخيير، أو الإبهام، أو الإباحة، أو التنويع»[5].

وذكر في التسهيل هذه المعاني دون الإباحة[6].

ومجيء (أو) بمعنى الإضراب، أو بمعنى الواو مسألة خلاف بين النحويين.

أمَّا معنى الإضراب، فقد نُسب جوازه إلى الكوفيين[7]، ومنهم الفرَّاء[8]، وبه قال الأخفش[9] من البصريين، وابن جنِّي[10]، والرضي[11].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ١٣٣-١٣٤.
(٢) ينظر: شرح الألفية: ٢٢٨.
(٣) ينظر: شرح الألفية: ٢/ ٣٨٣.
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٨٠، وإرشاد السالك: ٢/ ٦٣٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٣٤، والتصريح على التوضيح: ٢/ ١٥٧.
(٥) الفوائد المحوية: ٧٦.
(٦) ينظر: التسهيل: ١٧٦، وقد نبَّه على ذلك ناظر الجيش في: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٨٠.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٨.
(٨) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢،٧٢ / ٣٩٣.
(٩) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٤.
(١٠) ينظر: المحتسب: ١ / ٩٩.
(١١) ينظر: شرح الكافية: ق٢-ج٢/ ١٣٢٥.

ونُسب منْعُه إلى البصريين[1]، وذهب سيبويه[2] إلى جوازه بشرط تقدُّم نفي أو نهي، وإعادة العامل.

وقول المرادي: «والعُذر له أنَّ ورود (أو) لهذين المعنيين قليل ومختلَف فيه»[3] يخالف ما ذكره ابن جنِّي من أنَّ مجيء (أو) للإضراب كثير في الكلام، قال: «و(أو) هذه التي بمعنى (أَم) المنقطعة -وكلتاهما بمعنى (بل)- موجودة في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدَّده: (والله لأفعلنَّ بك كذا)، فيقول له صاحبه: (أو يُحسن الله رأيك)، (أو يغيِّر الله ما في نفسك)؛ معناه: بل يُحسن الله رأيك، بل يغيِّر الله ما في نفسك»[4].

والحقُّ أنَّ ما استدلَّ به المجيزون من كلام العرب -بغضِّ النظر عن كثرته أو قِلَّته- يبقى محتمل الدلالة؛ لأنه يمكن حمل (أو) فيه على بعض معانيها المتفَق عليها[5]، وإذا طرق الدليلَ الاحتمالُ بطل به الاستدلال.

وأمَّا كون (أو) بمعنى الواو، فقد أجازه أبو زيد[6]، والأخفش[7]، والجرمي[8]، ونُسب ذلك إلى الكوفيين[9].

ونُسب إلى البصريين[10] المنع، وهو في ظنِّي أقرب إلى الصواب؛ لما يؤدِّيه الجواز من اللبس، ولأنَّ الأصل في كُلِّ حرف ألَّا يدلَّ إلَّا على ما وُضع له[11].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٨.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٨٨، ومغني اللبيب: ٩١، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٧٦.
(٣) توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢١.
(٤) المحتسب: ١/ ٩٩.
(٥) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٤٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٨١-٤٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥٢.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٦٨٥ (أو).
(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٤.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠١١.
(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦١٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٨.
(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٨.
(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣١٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٤ / ٧٧٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٨٠-٤٨١.

المسألة (٢٨): حذف العاطف مع معطوفة:

قال ابن مالك:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

أشار ابن مالك في هذا البيت[١] إلى أنَّ من خصائص الفاء والواو جوازَ حذفهما مع المعطوف، وقد جاء على ذلك شواهد عديدة[٢]، ومنها قول الله تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ)[٣]،أي: فضرب فانفلق[٤]، ومنها أيضاً قوله تعالى: (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)[٥]، والمعنى: تقيكم الحرَّ والبَرد[٦].

وظاهر كلام ابن مالك أنَّ هذا الحكم مختصٌّ بالفاء والواو فقط[٧]، وهذا يخالف ما ذكره في التسهيل من أنَّ (أم) قد تُحذف مع معادلها، قال: «قد تُحذَف الواو مع معطوفها ودونه، وتشاركها في الأول الفاء، وأم»[٨] كقول الشاعر[٩]:

دَعَاني إِلَيْهَا القلب إِنِّي لأَمره سميع فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُها

أي: أم غيٌّ.

(١) هذا من أبيات الكافية الشافية التي أبقاها في الألفية. ينظر: ألفية ابن مالك (مقدِّمة المحقِّق): ٣١.
(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ٥٤١.
(٣) الشعراء: (٦٣).
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٦٨، وشرح المكودي: ٢٣١.
(٥) النحل: (٨١).
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٠، ٣/ ٣٧٩، وشرح ابن الناظم: ٣٨٩.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢٨.
(٨) التسهيل: ١٧٨. وينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٨.
(٩) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين: ٧١، وشرح الكتاب: ٣/ ٤٤٤، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٨٠، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٠١٨، ومغني اللبيب: ١٨، ٦٤، ٨٢٠، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٦٣.

ولذا كان المرادي[1] دقيقاً باستعماله كلمة (الظاهر) في تقرير رأي ابن مالك، واعتذر عن عدم إشارته إلى حذف (أم) بقلَّة حذفها، ووافقه على ذلك الخُضَري[2].

وقد نصَّ على قِلَّة حذفها، أو ندرته أبو حيَّان[3]، وابن هشام[4]، والصبَّان[5].

ويعضِّد هذا الاعتذارَ أنَّ من غالب منهج ابن مالك في الألفيَّة عدم الإشارة إلى ما كان قليلاً، أو شاذاً، أو نادراً[6].

قال الشاطبي في بعض مواضع شرحه: «ونحن لا نؤاخذه بما سكتَ عنه من مسائل النحو ولا فصوله، بل ولا من أبوابه؛ إذ لم يَبْنِ على استيفاء أحكام الكلام كُلِّها، وإنما تصدَّى للقوانين المشهورة»[7].

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢٨-١٢٠٩.
(٢) ينظر: حاشيته على شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٣١، وقد جعل حذفها نادراً.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٣.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢٠.
(٥) ينظر: حاشيته على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٢.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٣٢، ٥٨٢، ٤/ ٦٣٩، ٥/ ٤٦٦، ٦٣٩.
(٧) المقاصد الشافية: ٢/ ٤٨٩.

المطلب التاسع عشر: النداء

المسألة (٢٩): حذف حرف النداء قبل اسم الجنس واسم الإشارة:

قال ابن مالك:

وَغَيرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يمكن تقسيم المنادى بالنظر لحذف حرف المنادى إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم يمتنع فيه حذف أداة النداء.

٢- وقسم يجوز فيه الحذف بكثرة.

٢- وقسم يجوز فيه الحذف بقلّة.

وقد تضمَّن البيتان السابقان هذه الأقسام الثلاثة، ويعنينا من ذلك في هذه المسألة القسم الثالث، وقد أشار ابن مالك إليه في البيت الثاني، وهو محصور في نوعين من أنواع المنادى، وهما: اسم الجنس المعيَّن[١] واسم الإشارة.

وفي حكم قياس حذف حرف المنادى قبلهما خلاف بين النحويين، فقد منعه سيبويه[٢]، ونُسب ذلك إلى البصريين[٣]، وإليه ذهب «أكثر النحويين»[٤]، ونُسبت إجازته إلى الكوفيين[٥]، وخُصَّ منهم الفرَّاء[٦] في اسم الإشارة.

---

(١) وأمَّا اسم الجنس غير المعيَّن، فيمتنع الحذف معه اتفاقاً. ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ٦٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٩١، وشرح الكافية للرضي: ق١- ج١/ ٥٠٦، وشرح ألفية ابن الناظم: ٤٠٣، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٠.

(٤) تنظر هذه النسبة في: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥٧. وينظر: المقتضب: ٤ /٢٥٨، وعلل النحو: ٣٤٨، والجمل: ١٥٦، وأمالي ابن الحاجب: ٢/ ٨٤٨، ومغني اللبيب: ٨٤٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٩١، والبحر المحيط: ٢/ ٥١١، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٠، وشرح المكودي: ٢٣٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٤٥٨.

وقد نبَّه المرادي[1] على أنَّ (ظاهر) كلام ابن مالك موافقة الكوفيين على الجواز.

ولا أرى داعياً لاستعمال كلمة (الظاهر)؛ لأنَّ قول ابن مالك: «وَذَاكَ [أي: تعرية المنادى من حرف النداء] في اسْمِ الـجِنْسِ وَالـمُشَارِ لَهْ قَلَّ» صُراح في موافقته للكوفيين[2]، ثُمَّ «طالب [في بقيَّة البيت] بتأييد مجوِّزيه، ونصْرِ مَن يلومهم على المنع، وعلى إباحة القياس عليه»[3].

ويؤيِّد ذلك أنه نصَّ عليه في بعض كتبه؛ ففي شرح الكافية الشافية، قال: «والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقاس عليه. الكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصحُّ. وكذا يجيزون نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء»[4].

وفي شرح التسهيل قال: «... فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف، إلَّا أنَّ جوازه يقِلُّ مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء»[5].

وهو ما جزم به بعض شُرَّاح الألفيَّة[6] الذين وقفتُ عليهم.

وظاهر كلامه في موضع من شرح الكافية الشافية يوحي بعدم إجازته لحذف حرف النداء قبل اسم الجنس؛ فقد قال: «ومِثل شذوذ قولهم في (صاحب): يا صاح قولهم في (الكروان): أطرِق كرا. وفي هذا شذوذان آخَران:

أحدهما: حذف حرف النداء ممَّا يُوصَف به (أي)...»[7].

وذهب السيوطي[8] إلى أنَّ ابن مالك في الألفيَّة على مذهب البصريين في عدم جواز الحذف، والاقتصار على ما سُمع منه.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٥٦.

(٢) إلا أنه فارق الكوفيين في وجه؛ لأنهم يجيزون الحذف مطلقاً، وهو إنما قيَّده بالقِلَّة. ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٠.

(٣) النحو الوافي: ٤/ ٥.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩١.

(٥) شرح التسهيل: ٣ / ٣٨٦ -٣٨٧. وينظر أيضاً: الفوائد المحوية: ٧٧.

(٦) ينظر: إرشاد السالك: ٢/ ٦٥٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٧، وشرح المكودي: ٢٣٦، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٤٩-٢٥٠، ٢٥٤.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٦٠.

(٨) ينظر: البهجة المرضية: ٢/ ٢٠٧.

ولعلَّ الذي جعل المرادي يحترز باستعمال كلمة (الظاهر) قولُ ابن مالك في تتمَّة البيت: «ومَن يمنعْه فانصر عاذلهْ»؛ لأنَّ هذا المنع يتوجَّه من حيث الاحتمال إلى أحد مقصودين[1]:

الأول: أنه متوجِّه إلى ثبوت حذف حرف النداء، فكأنه قال: من أنكر ثبوت الحذف هنا قليلاً، فانصر عاذله.

الثاني: أنه متوجِّه إلى منع قبول القياس على ما سُمع من ذلك وإن كان قليلاً، والمانع هم أهل البصرة.

وهذا الاحتمالان أشار إليهما ابن الناظم، قال: «(ومَن يمنعْه فانصر عاذلهْ) يوهم اختيار الكوفيين، هذا إن لم يُحمَل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك»[2].

وبناءً على تعدُّد الاحتمال في مراد كلام ابن مالك؛ جاء المرادي بكلمة (الظاهر)، أي: أنَّ ظاهر كلام ابن مالك متوجِّه إلى إثبات قياسيَّة الحذف، لا إثباتِ السماع.

وهو الراجح عندي؛ لأنه يُبعد الاحتمالَ الأولَ ثلاثةُ أمور، وهي:

١- أني لم أقف على أحد من النحويين قد (صرَّح) بإنكار المسموع[3]، وإنما الخلاف بينهم في قبول القياس عليه.

٢- أنَّ فيه ترْكَ التنبيه على الخلاف الشهير بين البصريين والكوفيين، والتنبيهَ على منكر لسماع لا ينبني عليه حكم؛ وليس في ذلك كبير فائدة.

٣- أنَّ إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت؛ لأنه قد جاء عن كبار الثقات من النحويين، وفي مقدِّمتهم سيبويه[4].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) شرح ألفية ابن الناظم: ٤٠٣.

(٣) هناك موضع واحد قد يُفهَم منه إنكار المسموع على احتمال، وهو في إعراب القرآن للنحاس: (٣/ ٣٨٧)، حيث جعل قراءة (قال ربُّ احكم بالحقِّ) [الأنبياء: ١١٢] بضمِّ كلمة (ربُّ) لحناً عند النحويين.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٣.

المطلب المتمِّم للعشرين: إعراب الفعل المضارع

المسألة (٣٠): النصب بـ(كي):

قال ابن مالك:

وَبِلَــنِ انْصِبْــهُ وَكَــيْ كَــذَا بِــأَنْ لا بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

عـدَّد ابـن مالـك في هـذا البيـت الأدوات التـي تنصـب الفعـل المضـارع، وذكـر منهـا (كـي)، وللنحويـين فيهـا ثلاثـة أقـوال:

القـول الأول: أنـها حـرف جـرٍّ مطلقـاً. وهـذا القـول منسـوب إلى الخليـل[١]، وإلى الأخفـش[٢]، ومـا في معانيـه يخالفـه[٣].

القـول الثـاني: أنـها حـرف نصـب للفعـل المضـارع مطلقـاً. وهـو منقـول عـن الكوفيـين.

القـول الثالـث: أنـها لفـظ مشـترك، فيـجوز أن تـأتي حـرف جـرٍّ، ويجـوز أن تـأتي حـرف نصـب. وهـو منقـول عـن البصريـين[٤].

وقـد ذكـر المـرادي[٥] أنَّ ظاهـر كلام ابـن مالـك في الألفيَّـة موافـق لقـول مَن جعل (كـي) ناصبـة للفعـل مطلقـاً؛ لأنـه جـاء بـها في سـياق تَعـداده لأدوات النصـب، وهـو ظاهـر كلام ابـن عقيـل[٦]، والمكـودي[٧].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٤٥.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٦٤، ومغني اللبيب: ٢٤٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٤) تنظر نسبته إلى الكوفيين والبصريين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٤٥، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٢، والجنى الداني: ٢٦٤، ومغني اللبيب: ٢٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٧١-٧٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٢.

(٦) ينظر: شرح الألفية: ٤/ ٣.

(٧) ينظر: شرح الألفية: ٢٧٧.

ويظافره أنه لم يذكر (كي) فيما يُنصب بعده الفعل بإضمار (أنْ) حين أتى بـ(حتَّى)، ولام (كي)، ولام الجحود، وغير ذلك[1]، ولكنْ يدفع هذا الظاهرَ أمران:

الأول: أنَّ ابن مالك قد أتى بـ(كي) في باب حروف الجرِّ، وذلك في قوله:

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلى ... حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... والْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

فدلَّ ذلك أنها تأتي حرف جرٍّ، ثُمَّ جاء بها في باب (إعراب الفعل)، فدلَّ ذلك أنها تأتي أيضاً حرفاً ناصباً له[2]؛ وعليه فهو من أهل القول الثالث.

الثاني: أنه قد نصَّ في شرح الكافية الشافية أنَّ (كي) تأتي على وجهين، قال: «ثُمَّ بيَّنْت أنَّ (كي) على ضربين: أحدهما: كونها حرفاً مصدريّاً بمعنى (أنْ)، ومساويةً لها في الاستقلال بالعمل. والثاني: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصبُ بعدها حينئذٍ بـ(أنْ) مضمَرة غير جائزة الإظهار»[3].

المسألة (٣١): إهمال (أنْ) الناصبة للمضارع:

قال ابن مالك:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى ... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

أوضح ابن مالك في هذا البيت أنَّ من العرب[4] مَن يجيز إهمال (أنْ) غير المخفَّفة، فيرتفع الفعل المضارع بعدها حملاً على (ما) المصدريَّة؛ لأنهما يشتركان في أنهما يُقدَّران بمصدر[5].

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ٧.
(٢) ينظر: المصدر السابق.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٣١.
(٤) تنظر النسبة إلى «بعض العرب» في: المفصل: ٤٢٩، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٧٦، وشرح المكودي: ٢٧٨.

ومن شواهد ذلك قراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1] برفع (يُتِمُّ) [2]، وقول الشاعر[3]:

أن تَقْـرَآنِ عَـلَى أَسْمـاءَ وَيْحَكُمـا ... منِّـي السـلامَ وألَّا تُشْـعِرَا أَحَـدا

وهـذا مذهـب البصريـين[4]، وخالفهـم الكوفيـون[5]، فجعلـوا (أنْ) في هذيـن الشـاهدين ونحوهـمـا مخفَّفـة مـن الثقيلـة، ووافقهـم أبـو عـلي الفـارسي[6].

وذهب أبو حيَّان[7] إلى أنه مخصوص بالشِّعر؛ فلا يقاس عليه في الكلام.

قـال المـرادي عنـد تعرُّضـه لبيـت ابـن مالـك: «فـإن قلـتَ: هـل يقـاس عـلى ذلـك؟ قلـتُ: ظاهـر كلام المصنِّـف أنَّ إهـمـالها مقيـس»[8].

وهـو ظاهـر كلامه أيضـاً في شرح الكافية الشـافية، حيث قال: «ثُـمَّ أشرتُ إلى أنَّ من العـرب مَـن يجيز الرفع بعد (أنْ) الناصبة السـالمة من سـبْق (علِـمَ) أو (ظنَّ)»[9].

ويؤيِّـد أنـه مقيـس عنـده قولـه في شرح التسـهيل: إنَّ رفْـع الفعـل المضـارع بعـد (أنْ) قليـل في الـكلام[10]، وقـد ذكـر الشـاطبي أنَّ القِلَّـة في كلام ابـن مالـك مشـعر بجريـان القيـاس عـلى ضعـف[11].

ويؤيِّد ذلك أيضاً أنه قد خرَّج عليه حديث «قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد»[12]، قال: «... لكنَّه جاء على لغة مَن يرفع الفعل بعد (أنْ) حملاً على (ما) أختها»[13].

(١) البقرة: (٢٣٣).

(٢) ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٣٢. وهي قراءة شاذة نُسبت إلى مجاهد وابن محيصن. ينظر في نسبتها وتخريجها: معجم القراءات القرآنية: ١/ ٣٢١.

(٣) البيت من البسيط، ولـم أقف على قائله. وهو في: الخصائص: ١/ ٣٩٠، والمفصل: ٤٢٩، وضرائر الشعر: ١٦٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٤٢، والبحر المحيط: ٥/ ٢٢٣، والجنى الداني: ٢٢٠.

(٥) ينظر: المصادر في الحاشية السابقة.

(٦) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٠، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٤٩، وضرائر الشعر: ١٦٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٢٣.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٢٣٨.

(٩) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٢٦.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ١١.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٠. وقد نصَّ على ذلك في غير موضع. ينظر: ١ / ٣٣٦، ٤٨٦، ٥٥٨.

(١٢) الحديث في: صحيح البخاري: ١/ ١٥٠.

(١٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٥.

المطلب الحادي والعشرون: عوامل الجزم

المسألة (٣٢): نيابة (إذا) الفجائية عن الفاء في جواب الشرط:

قال ابن مالك:

وتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المفاجَأهْ كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذا لنا مُكَافَأَهْ)

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى أنَّ (إذا) الفجائية قد تغني عن الفاء في ربط جواب الشرط[١]، وساق لها مثالاً، ولم يتعرَّض للتفصيلات والشروط المختلفة في ذلك[٢].

وقد أورد المرادي[٣] على كلام ابن مالك إشكالاً، وهو أنَّ ظاهره على أنَّ (إذا) يُربَط بها بعد جميع أدوات الشرط، وليس (إنْ) وحدها، وتابعه في ذلك الشاطبي[٤].

وهو ظاهر كلام أكثر الشُّرَّاح[٥]، وقيَّده ابن هشام[٦]، وبرهان الدين إبراهيم بن قيِّم الجوزيَّة بـ(إنْ)[٧].

ووجه الإشكال أنَّ ابن مالك قد نصَّ في التسهيل على أنه يقوم مقامَ الفاء بعد (إنْ) الشرطية خاصَّةً (إذا) المفاجأة[٨]، قال: «وقد تنوب بعد[٩] (إنْ) (إذا)

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٩.
(٢) ينظر: النحو الوافي: ٤/ ٤٦٣.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٥.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ١٥١-١٥٢.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٩، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٣٨، وشرح المكودي: ٢٩١، وتحرير الخصاصة: ٢/ ٦٣٣.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٢١٢.
(٧) ينظر: إرشاد السالك: ٢/ ٨٠٥.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٥.
(٩) في التسهيل: ٢٣٨ «وقد تنوب (إن)». وينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٥ فقد نبه على أن ذلك في بعض نسخ التسهيل. وينظر أيضاً: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٦١.

المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية»[1].

وهو ظاهر كلامه في موضع من شرح الكافية الشافية، حيث قال: «معناه: أنَّ (إذا) حيث قُصد بها المفاجأة ووليتها (إنَّ) جاز كسر همزتها وفتحُها»[2].

وظاهر كلامه في كتابه الفوائد المحوية أنَّ نيابة (إذا) الفجائية غير مقيَّد بـ(إنْ)، قال: «وقد تنوب (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الابتدائية غير الطلبية»[3].

ويؤيِّد حملَ كلامه على ظاهره أنَّ «نصوص النحويين على الإطلاق»[4]، قال أبو حيَّان: «والنصوص متضافرة على الربط بـ(إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات الشرط»[5]، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[6].

والذي أميل إليه ألَّا يُحمَل كلام ابن مالك على ظاهره في الإطلاق، بل يُقيَّد بما جاء في التسهيل؛ فإنَّ «كلام الرجل الواحد إذا كان مطلقاً في موضع، ومقيَّداً في آخر حُمل المطلَق على المقيَّد»[7].

وعضَّد ذلك الشاطبي بـ«أنَّ تمثيله قيْد فيما ذكر؛ إذ لم يأتِ (إذا) جواباً إلَّا بعد (إنْ)... ذلك قوله: كـ(إِنْ تَجُدْ إذا لنا مُكَافَأَهْ)... ومن عادته إفادة التقييد بالمَثَل»[8].

(١) شرح التسهيل: ٤/ ٨٤.
(٢) شرح الكافية الشافية:١/ ٤٨٥. وظاهر كلامه في باب عوامل الجزم أنه لا يشترط دخولها بعد (إنْ) الشرطية. ينظر: ٣/ ١٥٩٨.
(٣) الفوائد المحوية: ١٠٨. وينظر أيضاً: شرح عمدة الحافظ: ٣٥٣.
(٤) توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٥.
(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧١.
(٦) الروم: (٤٨). ينظر: الجنى الداني: ٣٧٧.
(٧) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٢٨٦.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ١٥٢.

المسألة (٣٣): حكم المضارع الواقع موقع الجزاء بعد فعل الشرط الماضي:

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

إذا كان الشرط وجوابه فعلين، فلهما أربع صور، إحداها ما ذكره ابن مالك في هذا البيت، وهي: أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً[١]، كقول الله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾[٢].

ويجوز حينئذٍ في فعل الجواب وجهان: الجزم على الأصل، وليس في تخريجه خلاف، والرفع[٣]، «وهو مسموع من لسان العرب كثير»[٤]، ومن شهير شواهد هذا الوجه قول الشاعر[٥]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

وقد اختلف النحويون في توجيه رفع الفعل المضارع على قولين:

القول الأول: أنه ليس بجواب الشرط بل دليل عليه، وهو على نيَّة التقديم، والجواب محذوف.

وهذا قول سيبويه، قال: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني»[٦].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٦، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٢٧، وشرح المكودي: ٢٨٩.

(٢) الشورى: (٢٠).

(٣) وقد اختلف النحويون في ترجيح أحد الوجهين. ينظر في ذلك: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٨٨، والبحر المحيط: ٢/ ٤٤٥-٤٤٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٠.

(٤) البحر المحيط: ٢/ ٤٤٦.

(٥) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سُلمى. وهو في: الكتاب: ٣/ ٦٦، والمقتضب: ٢/ ٧٠، والمفصل: ٤٣٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٨٩، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٣٢.

(٦) الكتاب: ٣/ ٦٦. وينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٢، وشرح ابن الناظم: ٤٩٧، ومغني اللبيب: ٥٥٢.

القول الثاني: أنه جواب الشرط على تقدير الفاء.

وهذا القول نُسب إلى الكوفيين[١]، وهو قول المبرِّد[٢].

وليس في بيت ابن مالك قرينة صريحة تُرشد إلى اختياره في هذه المسألة؛ ولذا قال المرادي: «قد يَظهر من قوله: (رفعُك الجزا) موافقةُ المبرِّد في أنه على تقدير الفاء؛ لتسميته جزاء، ويحتمل أن يكون سمَّاه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع»[٣]، وهو ظاهر كلامه في سائر كتبه[٤].

ووافق المراديَّ الشاطبي، فقد قال بعد أن ساق مذهب المبرِّد: «وهذا المذهب ظاهر من كلام الناظم إذ قال: (وبَعْدَ ماضٍ رفعُك الجزا حَسَنْ)؛ فجعَله نفس الجزاء، ولو أراد أنه دليل عليه يقال: رفعُك الفعلَ، أو نحوه ممَّا لا يُفهَم له به أنه جزاء بنفسه»[٥]، وهو ظاهر كلام بعض الشُّرَّاح الذين وقفتُ عليهم[٦].

ويؤيَّد ما استظهره المراديُّ أمران:

الأول: أنَّ ابن مالك قد أجاز في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح تقدير الفاء الواقعة في جواب الشرط في الكلام قليلاً وفي الشِّعر كثيراً، وخرَّج عليه بعض الشواهد[٧].

الثاني: أنه لو كان مختاراً لمذهب سيبويه في المسألة لصرَّح بذلك؛ لأنَّ إدَّعاء كون الفعل مقدَّماً إخراج له عن موضعه[٨].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٤٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٥٠.
(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٦٩-٧٠، وشرح التسهيل: ٤/ ٧٨-٧٩، وشرح ابن الناظم: ٤٩٧، ومغني اللبيب: ٥٥٢.
(٣) توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨١.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٨٨، والفوائد المحوية: ٣٥٣، وشرح التسهيل: ٤/ ٧٧.
(٥) المقاصد الشافية: ٦/ ١٣٤.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٢٠٦-٢٠٧، وإرشاد السالك: ٢/ ٨٠٠، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٣٥، وشرح المكودي: ٢٩٠.
(٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٢-١٩٤.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ١٣٤.

المطلب الثاني والعشرون: فصل (لو)

المسألة (٣٤): حكم المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وصلتها بعد (لو):

قال ابن مالك:

وَهْيَ في الاختصاصِ بالفعلِ كإنْ ... لكنَّ لو (أنَّ) بها قد تَقْتَرِنْ

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ من أحكام (لو) الشرطية أنها تُشبه (إنْ) من جهة أنه لا يليها سوى الفعل، سواءً أكان ذلك الفعل ظاهراً أم مقدَّراً، ثُمَّ ذكر أنها تنفرد عنها بجواز دخولها على (أنَّ) مع معموليَها[(١)]، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوْاْ مَا آتَاهُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُواْ﴾[(٢)].

ولا خلاف بين النحويين على أنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) ومعمولَيها في محلِّ رفع، ولكنَّهم اختلفوا في تخريج وجه الرفع على قولين:

القول الأول: أنه في محلِّ رفع فاعل بفعل محذوف، تقديره: ثبت، أو وقع.

وهذا القول نُسب إلى الكوفيين[(٣)]، وبه قال المبرِّد[(٤)] من البصريين، والزمخشري[(٥)].

القول الثاني: أنه في محلِّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف.

وهذا قول سيبويه[(٦)]، ونُسب إلى جمهور البصريين[(٧)].

ولم يصرِّح ابن مالك بموقفه من هذه المسألة في هذا البيت؛ ولذا كان المرادي متحرِّزاً باستعمال كلمة (الظاهر) في تقرير رأي ابن مالك.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٣٠٠، وشرح المكودي: ٥٠٤.

(٢) التوبة: (٥٩).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠١، والجنى الداني: ٢٨١، ومغني اللبيب: ٣٥٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٧.

(٥) ينظر: الكشاف: ١/ ٥١٨، ٤/ ٣٥٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٣٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠١، وتعليق الفرائد: ٤/ ٣٧، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٤٢٣.

قال: «فإن قلتَ: هل يُفهَم من قوله: «لكنَّ لو» موافقة سيبويه؟

قلتُ: ظاهره موافقته في جعْلها مبتدأ؛ إذ لو كان الفعل مقدَّراً لكان الاختصاص باقياً، ولم يكن حاجةٌ إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك[1] للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة (أنَّ) لا غير؛ فيحتمل المذهبين»[2].

وقد جزم الشاطبي[3] بموافقة ابن مالك لمذهب سيبويه؛ لما ذكره المرادي من أنه لو كانت (لو) إذا وقعت (أنَّ) بعدها على الحكم الذي وجب لـ(إنْ) من اختصاصها بالفعل لم يحتج إلى هذا الاستدراك؛ فلا بُدَّ حينئذٍ أن يكون الحكم عنده مخالفاً، ووافقه المكودي[4].

وظاهر كلام بعض الشُّرَّاح[5] أنَّ الاستدراك متجه إلى انفراد (لو) بمباشرة (أنَّ)، وليس في بقيَّة مؤلَّفات ابن مالك[6] ما يرشد إلى ترجيح حمل كلام ابن مالك على أحد القولين؛ ولذا يبقى كلامه عندي محتملاً.

(١) كذا!، ولعل الأصوب أن يقال: «الاستدراك»، أو «استدراكاً».
(٢) توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٠١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ١٨٤.
(٤) ينظر: شرح الألفية: ٢٥٩.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٠٤، وإرشاد السالك: ٢/ ٨١٢، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٩٤.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٨، ١٦٣٥، والفوائد المحوية: ١٠٩.

المطلب الثاني والعشرون: أمَّا ولولا ولوما

المسألة (٣٥): اختصاص حروف التحضيض بالأفعال:

قال ابن مالك:

وبهما التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا، أَلَا وأولِيَنْهَا الفِعْلا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤَخَّرِ

تختص حروف التحضيض بدخولها على الأفعال عند أكثر النحويين[١]، ونُسب ذلك إلى البصريين[٢]، وفي مقدِّمتهم سيبويه؛ فقد قال: «وأمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمَراً ومظهَراً، مقدَّماً ومؤخَّراً، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء، فهَلَّا ولولا ولوما وألَّا»[٣]؛ وذلك لأنَّ معناها لا يصحُّ إلَّا بالفعل؛ لأنَّ الحثَّ على الشيء توكيد للأمر بفعله[٤].

وقد أشار ابن مالك في البيتين السابقَين إلى أنَّ أدوات التحضيض يليها الفعل ظاهراً متصلاً بها، أو مفصولاً عنها بمعموله المتقدِّم، أو يكون مقدَّراً، نحو: هلَّا أكرمتَ زيداً، وهلَّا زيداً أكرمتَ، وهلَّا زيداً أكرمتَه[٥].

وذكر المرادي[٦] أنَّ ظاهر كلام ابن مالك على أنَّ حروف التحضيض لا يليها إلَّا فعل، أو معمول فعل مضمَر، أو فعل مؤخَّر، وهو ما جزم به الشاطبي، قال: «والذي ارتضاه الناظم مذهب البصريين»[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب: ٢/ ١٦٦، والمفصل: ٤٣١، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٧١، والجنى الداني: ٥٠٩، ٦٠٦.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٦٠٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٩٨.

(٤) ينظر: الكناش: ٢/ ١١٤.

(٥) ينظر: دليل السالك: ٢٤١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٠٩.

(٧) المقاصد الشافية: ٦/ ٦٠٤. وهو ظاهر عبارة بقيَّة الشُّرَّاح. ينظر مثلاً: شرح ابن الناظم: ٥١٠، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥٦.

وسبب احترازه بكلمة (الظاهر) أنَّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية قد أجاز على قلَّة أن يلي حروفَ التحضيض مبتدأٌ وخبر[1]، وقال في التسهيل: «لا يليهنَّ غالباً إلَّا فعل ظاهر، أو معمول فعل مضمَر»[2].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٥٤.

(٢) تسهيل الفوائد: ٢٤٣.

المطلب الثالث والعشرون: العدد

المسألة (٣٦): جرُّ تمييز (كذا) بـ(مِن)، وحكم إفرادها:

قال ابن مالك:

كَكَمْ كَأَيِّنْ وكَذَا ويَنْتَصِبْ تَمييزُ ذَيْنِ أو بِه صِلْ (مِن) تُصِبْ

أشار المرادي[1] عند تناوله هذا البيت إلى جملة من القضايا، ويعنينا في هذا البحث قضيتان:

القضية الأولى: جرُّ تمييز (كذا) بحرف الجرِّ (مِن)، فقد ذكر أنَّ ظاهر قول ابن مالك: «بِه صِلْ (مِن) تُصب» يدلُّ على أنه يُجيز جرَّ تمييز (كذا) بـ(مِن).

وسبب ذلك أنه أطلق القول في جواز إلحاق (مِن) للتمييز؛ لأنَّ ضمير (به) يعود إلى تمييز (ذين)، والإشارة لـ(كأيِّن) و(كذا)؛ فالتمييز المراد في كلامه تمييز لهما[2].

ويدفع هذا الظاهرَ تصريحُ ابن مالك في شرح التسهيل بأنَّ تمييز (كذا) لا يكون إلَّا منصوباً، قال: «وأمَّا (كذا)، فلم يجئ مميِّزها إلَّا منصوباً»[3].

ولعلَّ ابن مالك تسمَّح في النظم إحالةً إلى فهم السامع؛ لأنَّ النحويين متَّفقون على عدم جواز جرِّ (كذا) بـ(مِن)[4]، ولم يخالف في ذلك إلَّا ابن عصفور[5]، حيث ذهب إلى أنه إذا كانت (كذا) كناية عن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة والمئة والألف فإنه يجوز جرُّ التمييز بـ(مِن)، نحو: له عندي كذا من الدراهم.

القضية الثانية: أنَّ ظاهر قول ابن مالك: «وكذا» أنها تُستعمل كناية عن العدد مفرَدةً لا مكرَّرة، أي: (كذا وكذا)[6].

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ٣١٩. وهذا من وجوه الاعتراض التي أوردها الشاطبي على ابن مالك.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣.

(٤) وقد نقل هذا الاتفاق ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٥٢، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٦٣-٦٤.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٣.

ولعلَّ سبب عدم جزم المرادي بذلك يعود إلى أمرين:

١- أنَّ ابن مالك قد طوى اللفظ المعطوف (وكذا)؛ لأنَّ مبنى نظمه على الاكتفاء بالإشارة والاختصار.

٢- أنه قد نصَّ في التسهيل[١] على قِلَّة ورود (كذا) مفرَداً، وهذا دليل على إجازته للوجهين.

وخالف في ذلك ابن خروف[٢]؛ فذهب إلى أنه لا يجوز إفرادها محتجاً بعدم ورود السماع عن العرب.

(١) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٢٥. وينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٤.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٩، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٦٣.

الخاتمة

الحمد لله بدئاً وأخيراً على ما بسط عليَّ من وافر نعمه، ومَلَأني بمدد عونه على الفراغ من هذا البحث.

هذه أهم النتائج التي أجْنَتْها دراسة مسائل (الظاهر) من كلام ابن مالك في شرح المرادي للألفيَّة، وقد بلغْت (٣٦) مسألة، راجياً أن تكون غراساً مثمرة لفِكَر بحثية أخرى.

١- المقصود بظاهر كلام النحوي ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق مع تجويز غيره.

٢- استعمال هذا المصطلح في مؤلَّفات النحويين أسلوب من أساليب تقرير رأي النحوي، وهو من جهةٍ صورة من صور عدم القطع بالرأي، ومن جهةٍ أخرى هو وجه من وجوه الدقَّة في وصفه.

٣- يُعَدُّ ابن مالك أكثر النحويين بعد سيبويه تقييداً لكلامه أو قوله أو رأيه بالظاهر؛ فيقال مثلاً: ظاهر كلام ابن مالك، أو المصنِّف، أو الناظم.

٤- أول من استعمل مصطلح «ظاهر قول ابن مالك» -بحسب الاستقراء- ابن الناظم في شرحه للألفيَّة.

٥- يُعَدُّ الشاطبي أحظى شُرَّاح الألفيَّة كثرةً في تقرير كلام ابن مالك مقيَّداً بالظاهر، ويليه المرادي وسائر الشُّرَّاح.

٦- في ضوء المسائل المدروسة، يمكنني القول عن يقين عِيان: إنَّ المرادي كان من أدقِّ شُرَّاح الألفيَّة بعد الشاطبي في تناول ما تحتمله عبارة ابن مالك من النصِّ، أو الظاهر.

٧- قد أفاد المرادي من شرح أبي حيَّان للألفية في بعض مقيَّداته لكلام ابن مالك بالظاهر.

٨- كان كثير من المسائل المدروسة محلَّ جذاب بين شُرَّاح الألفيَّة في حمل كلام ابن مالك على الظاهر أو النصِّ.

٩- أكثر أبواب الألفيَّة التي أورد فيها المرادي مصطلح (الظاهر) في تقرير آراء ابن مالك هو باب الاستثناء؛ فقد اشتمل على أربعة مواضع.

١٠- قيَّد المرادي في بعض المسائل كلام ابن مالك بالظاهر، على الرُّغم أنَّ كلامه صريح على مقصوده.

١١- قد يؤدِّي الاختلاف في حمل كلام ابن مالك على الظاهر أو النِّص إلى تعدُّد رأيه في المسألة.

١٢- من أسباب تقييد المرادي لكلام ابن مالك بالظاهر بناءً على اجتهادي في دراسة المسائل:

- مخالفته لكلامه في بعض كتبه.
- اقتضاء ظاهر اللفظ أو السياق.
- تعدُّد الاحتمالات في تفسير كلامه.
- الاختلاف في معاد الضمير.
- الإطلاق.

١٣- من أسباب صرف كلام ابن مالك عن ظاهره بناءً على اجتهادي في دراسة المسائل:

- مخالفة الإجماع.
- التجوُّز، أو التسمُّح في العبارة.
- القرائن في مواضع أخرى من الألفيَّة، أو كتبه.

١٤- لا أميل إلى أن يُعتَذر لابن مالك في صرف الكلام عن ظاهره بالتسمُّح في العبارة إلَّا عند تعذُّر جواب غيره؛ لأنه قد بنى عبارات نظمه للألفيَّة في الأصل على التحقيق والإحكام لفظاً ودلالةً.

١٥- ممَّا ينبغي ملاحظته عند دراسة آراء ابن مالك النظر في سائر كتبه؛ لأنه قد يفسِّر بعضها بعضاً، ويُحمَل بعضها على بعض؛ فيُرَدُّ بذلك المتشابه إلى المحكَم، والمبهَم إلى الواضح، والعامُّ إلى الخاصِّ، والمطلَق إلى المقيَّد.

١٦- من الفِكَر البحثية التي تجلَّت عن هذه الدراسة: بحث ظاهر كلام ابن مالك في شروح التسهيل وخاصَّةً في التذييل والتكميل، وبحث ظاهر كلام ابن مالك في المقاصد الشافية.

والحمد لله ربِّ العالمين بدءاً وعاقبةً.

قائمة المصادر والمراجع

- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مرادي المرادي وزوائد أبي إسحاق: ابن غازي المكناسي**، تحقيق: الدكتور حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **إجابة السائل شرح بغية الآمل: الأمير الصنعاني**، تحقيق: حسين السياغي وحسن الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسي**، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيِّم الجوزية**، تحقيق: الدكتور محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **أسرار العربية: أبو البركات الأنباري**، تحقيق: محمد البيطار، المجمع العلمي بدمشق، دط، دت.
- **الأصول في النحو: أبو بكر بن السَّراج**، تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- **إعراب القرآن: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد**، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- **ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تحقيق: الدكتور سليمان العيوني**، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **ألفية ابن مالك تحليل ونقد: عبدالله الهنادرة**، رسالة ماجستير مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- **أمالي ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور فخر قدارة**، دار عمَّار، عمَّان، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- **الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ابن ولَّاد، تحقيق: الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري**، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام**، بعناية: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.
- **الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- **الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجّاجي**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه: محمد الزَّرْكشي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- **البحر المحيط: أبو حيَّان**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **البهجة المرضية في شرح الألفيَّة: السيوطي**، تحقيق: محمد الصالحي، مكتبة المدرِّس، بدون معلومات.
- **تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري**، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي**، تحقيق: الدكتور عبدالله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان**، تحقيق: **الدكتور حسن هنداوي**، دار القلم، ط١، ج (١): ١٤١٨هـ ج (٢): ١٤١٩هـ، ج (٣): ١٤٢٠هـ ج (٤): ١٤٢١هـ، ج (٥): ١٤٢٢هـ، كنوز اشبيليا، ط١، ج (٧): ١٤٢٩هـ، ج (٨): ١٤٣٠هـ، ج (٩): ١٤٣١هـ، ج (١٠): ١٤٣٢هـ، ج (١١): ١٤٣٤هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٧هـ.
- **التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: الشيخ خالد الأزهري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

- **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: الدكتور حسن موسى الشاعر**، دار البشير، الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
- **تعدُّد رأي ابن مالك الأندلسي في القضية الواحدة من خلال مصنَّفاته جمعاً ودراسة**، إعداد: عبدالودود حيدر بن أبو محمد حيدر، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني**، تحقيق: الدكتور محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **التفسير البسيط: الواحدي**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح التسهيل: ناظر الجيش**، تحقيق: مجموعة من المحقَّقين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- **توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز**، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد الحسن المُرادي**، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **التوطئة: أبو علي الشلوبين**، تحقيق: **الدكتور يوسف المطوع**، دار التراث العربي، القاهرة، بدون معلومات.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر الطبري**، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، دار عالم الكتب (مصورة عن ط هجر)، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد الحسن المُرادي**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

- **حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **حاشية محمد الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- **الخصائص: ابن جنِّي**، تحقيق: **محمد علي النجار**، المكتبة العلمية، دط، ١٣٧١هـ.
- **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي**، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة**، دار الحديث، القاهرة، دت، دط.
- **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبدالله الفوزان، دار ابن الجوزي**، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة المقدسي**، اعتنى به: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **الزاهر في معاني كلام الناس: أبو بكر الأنباري**، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- **سر صناعة الإعراب: ابن جنِّي**، تحقيق: **الدكتور حسن هنداوي**، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **شرح المقدِّمة الجُزُولية: أبو علي الشَّلوبين**، تحقيق: **الدكتور تركي العتيبي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، تحقيق: الدكتور عبدالحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بعناية: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيِّد**، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.
- **شرح الجُزُولية (من باب الاستثناء إلى باب تخفيف الهمزة): أبو الحسن الأُبَّذي**، دراسة وتحقيق: معتاد الحربي، رسالة (ماجستير) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- **شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حقَّق القسم الأول الدكتور حسن بن محمد الحفظي**، وحقَّق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- **شرح ألفيَّة ابن مالك: سري الدين إسماعيل بن محمد بن هانئ، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد القرشي**، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي**، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، دت.
- **شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **شرح اللمع: ابن بَرهان، تحقيق: الدكتور فائز فارس**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **شرح المكودي على الألفيَّة في علمي النحو والصرف: عبدالرحمن بن علي المكودي**، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

- **شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ: ابن مالك**، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، دط، ١٣٩٨هـ.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام**، بعناية: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطابع السعادة، مصر، ط٢، ١٣٨٣هـ.
- **شرح كتاب الحدود في النحو: عبدالله بن أحمد الفاكهي**، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك**، تحقيق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **ضرائر الشِّعر: ابن عصفور**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد النجار**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً: الدكتور بدر الجابري**، مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، م: ١٤، ع:١، ص: ٥-١٠٥.
- **الظاهر والمؤول عند الأصوليين: علي عبدالله محمد**، رسالة ماجستير مقدَّمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.
- **العدة في أصول الفقه: أبو يعلى الفرَّاء**، تحقيق: الدكتور أحمد سير مباركي، بدون ناشر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: السيوطي**، تحقيق الدكتور سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ، ط١.
- **علل النحو: أبو الحسن الورَّاق**، تحقيق: محمود درويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد: المُنتجَب الهمداني**، تحقيق: محمد نظام الدين الفتَيّخ، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **الكتاب: سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

- **كتاب الشِّعر: أبو علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **الكشاف: الزمخشري**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **الكناش في فني النحو والصرف: صاحب حماة**، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري**، تحقيق: غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٦هـ.
- **المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنِّي**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- **المسائل البصريات: أبو علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي**، تحقيق: شريف النجار، دار عمَّار، عمَّان، دط، دت.
- **مشكل إعراب القرآن: مكِّي بن أبي طالب**، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- **معاني القرآن: الأخفش الأوسط**، تحقيق: الدكتورة هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- **معاني القرآن: الفرَّاء**، حقَّق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، وحقَّق الجزء الثاني: محمد النجار، وحقَّق الجزء الثالث: عبدالفتاح شلبي، دار السرور، دط، ١٩٥٥م.
- **معاني القرآن وإعرابه: الزجَّاج**، تحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **معجم القراءات القرآنية: الدكتور عبداللطيف الخطيب**، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، دط، ١٤٠٥هـ.
- **المفصَّل في صنعة الإعراب: الزمخشري**، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي**، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **المقتضَب: أبو العباس المبرِّد**، تحقيق: الدكتور محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- **المقدمة الجُزُولية في النحو**، أبو موسى الجُزُولي، تحقيق: الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أم القرى، بدون معلومات.
- **المقرَّب: ابن عصفور**، تحقيق: الدكتور أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٢هـ.
- **المنصف: ابن جنِّي**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣هـ.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيَّان**، تحقيق: سيدني جلازر، أضواء السلف (عن الجمعية الشرقية الأمريكية- مدينة نيو هافن)، ط١، ١٩٤٧م.
- **موصل النبيل إلى نحو التسهيل: خالد الأزهري**، دراسة وتحقيق: ثريا عبدالسميع إسماعيل، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- **النحو الوافي: عباس حسن**، دار المعارف، مصر، ط٣، دت.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي**، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **الوجيز في أصول الفقه: الدكتور منير الزحيلي**، دار الخير، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه: علي الجرجاني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.